سعادة الرئيس التنفيذي/المدير العام **المحترم**

مراجعة هيئة التأمين لتقارير التسعير الاكتوارية لعام 2025م

يعد عام 2025م العام السادس على التوالي التي تقدم فيها شركات التأمين تقاريرًا اكتوارية امتثالًا لضوابط الأعمال الاكتوارية المتعلقة بالتأمين الصادرة في شهر مارس من عام 2020م، حيث تهدف هذه الضوابط بصفة أساسية إلى تعزيز دور ومسؤوليات الاكتواريين في قطاع التأمين؛ بما يدعم إدارة الشركة العاملة في القطاع من اتخاذ قرارات إدارية مدروسة وتقديم الدعم الفني اللازم لأعمالها تزامنًا مع استمرار تطور قطاع التأمين في المملكة.

تلزم الضوابط المذكورة أعلاه الاكتواري المعين لشركة التأمين و/أو إعادة التأمين (الاكتواري المعين) بعمل تسعير فني للمخاطر بشكل سنوي على الأقل، ورفع المخرجات للإدارة العليا ومجلس إدارة الشركة ولهيئة التأمين (الهيئة) لكل من التأمين الصحي وتأمين المركبات وتأمين الحماية والادخار، وقد تطلب الهيئة أو إدارة الشركة من الاكتواري المعين عمل تسعير لفروع التأمين الأخرى.

وبناءً على مدى ملاءمة الفرضيات المستخدمة، وعدد عوامل التسعير المأخوذة بالاعتبار، والمخصصات الموضوعة للتغييرات التشريعية، ومعامل المصداقية المحدد لسجل المطالبات السابقة، فإن الوضع التنافسي لشركة التأمين يعتمد وبشكل جوهري على توصيات الاكتواري المعين.

علاوة على ذلك، تتيح الضوابط لإدارة الشركة بيع المنتجات بخلاف السعر الفني الموصى به من قبل الاكتواري المعين مع توفر آلية واضحة لحوكمتها من خلال الآتي:

أ) مصفوفة صلاحيات الاكتتاب التي توضح الحد الأعلى للاختلاف عن السعر الفني لكل دور،

ب) إلزام المكتتب بتوثيق الأساس المنطقي لاختلاف سعر البيع عن السعر الفني،

ج) رفع تقارير دورية من الاكتواري المعين لمجلس الإدارة حول الأثر المالي المتوقع الناتج عن اختلاف سعر البيع عن السعر الفني والخاص بالوثائق المكتتبة خلال الفترة.

يتضمن هذا المستند ملاحظات الهيئة الناتجة عن مراجعتها لتقارير التسعير الاكتوارية بجانب التوقعات حيال ذلك, وهي على النحو التالي:

1. تقرير التسعير الاكتواري للتأمين الصحي (من صفحة 3 إلى 18)
2. تقرير التسعير الاكتواري للتأمين المركبات (من صفحة 19 إلى 36)
3. تقرير التسعير الاكتواري للتأمين الحماية والادخار (من صفحة 37 إلى 49)

وتؤكد الهيئة على شركات التأمين بذل العناية اللازمة والحرص على أخذ جميع هذه الملاحظات والتوصيات بالاعتبار, وعقد مناقشات داخلية على مستوى مجلس الإدارة والإدارات ذات الصلة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

وعلى نحو مشابه لمراجعة العام الماضي, يرافق هذا الملف ملف منفصل يتضمن ملخص توقعات الهيئة المتعلقة بالتسعير الاكتواري.

١- تقارير التسعير الاكتوارية – التأمين الصحي

١-١- عوامل التسعير

تشجع الهيئة الاكتواري المُعين على الاستمرار في البحث عن عوامل تسعير جديدة تساهم في تطوير وتحسين دقة التسعير في قطاع التأمين بالمملكة، ويُوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير المستخدمة من جانب شركات التأمين لتسعير وثائق التأمين الصحي لعام 2025م، مصنفة حسب نوع التأمين الصحي.

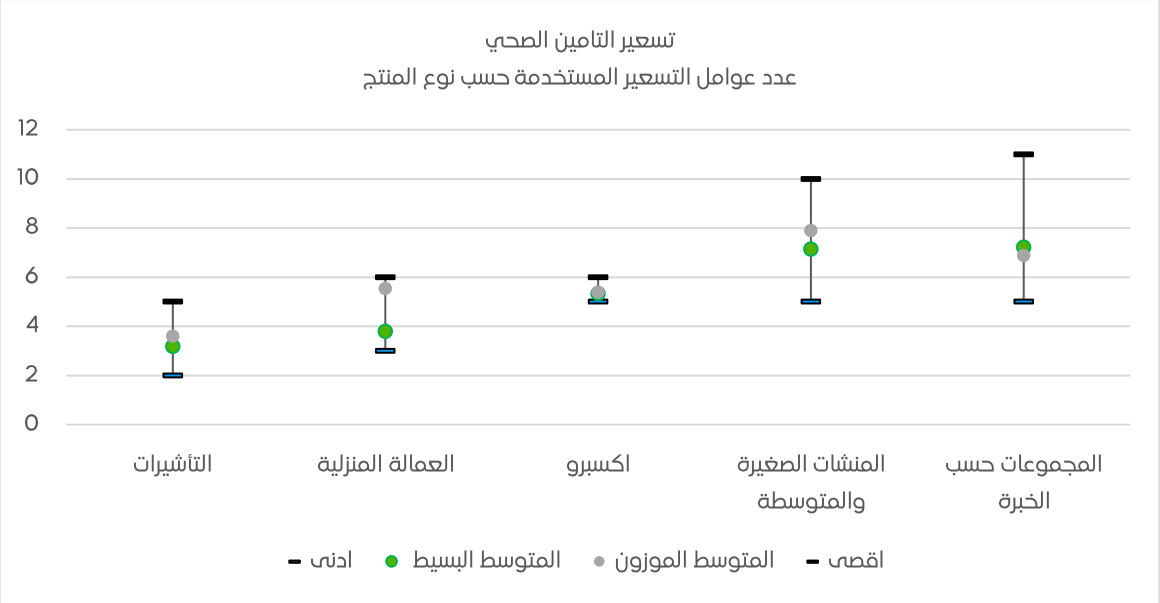

* التأشيرات: غير شاملة تأمين العمرة

يلاحظ وجود تباين كبير ملحوظ بين شركات التأمين في عدد عوامل التسعير المستخدمة لجميع منتجات التأمين الصحي، باستثناء وثائق تأمين هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (اكسبرو)، حيث يقل متوسط عدد عوامل التسعير (وكذلك الحد الأقصى لها) بشكل ملحوظ مقارنة بوثائق المجموعات المُسعرة حسب الخبرة، رغم تعدد جوانب التشابه فيما بينهما، وربما يرجع ذلك إلى عدم وجود تباين في حزمة المنافع بين وثائق اكسبرو. وقد يتطلب هذا الأمر مزيدًا من الاهتمام من شركات التأمين، وخاصة في ضوء نسبة الخسارة المُسجلة حتى الآن في وثائق اكسبرو.

علاوة على ذلك، يُلاحظ وجود زيادة في الحد الأقصى لعدد عوامل التسعير في وثائق المجموعات المسعرة حسب الخبرة (من 10 إلى 11 عامل) مقارنة بالإحصاءات الواردة في تقرير التسعير الأخير ، مما يدل على حرص بعض شركات التأمين باستمرار على تحسين أساليب التسعير عامًا بعد عام.

وبالنسبة للشركات التي تقع ضمن الحد الأدنى من هذا النطاق، فإن ذلك قد يؤثر بشكل جوهري على ربحية الشركة ووضعها التنافسي وربحية أعمالها؛ وقد يعود ذلك لعدم دقة التسعير مقارنة بشركات التأمين المنافسة. وبالتالي، يصبح من الضروري أن تولي هذه الشركات اهتماماً خاصًا لتحسين أسس التسعير على وجه الأولوية لضمان استمرار قدرتها على المنافسة وتنفيذ أعمالها على أساس مربح.

1-2-مدى استخدام عوامل التسعير

يتمثل الدور الأساسي للاكتواريين المتخصصين في التسعير في السعي المستمر لتحسين نماذج التسعير من خلال التحقق من العوامل الجديدة التي تؤثر في هذه النماذج. ويعد التعاون المستمر بين الاكتواريين المعينين، وإدارتي الاكتتاب والمطالبات في شركة التأمين ضروريًا لتحديد هذه العوامل الجديدة.

يُوضح الرسم البياني أدناه عوامل التسعير الشائعة التي تعتمد عليها شركات التأمين في نماذجها لتسعير التأمين الصحي للمجموعات وللشركات الصغيرة والمتوسطة. ونظرًا للطبيعة السرية لبعض عوامل التسعير الأقل استخدامًا والملكية الفكرية المتعلقة بها، يقتصر الرسم البياني على إظهار عوامل التسعير التي تستخدمها 30% على الأقل من شركات التأمين، بالإضافة إلى تلك التي يوصي بها ثلاثة إكتواريين معينين أو أكثر.

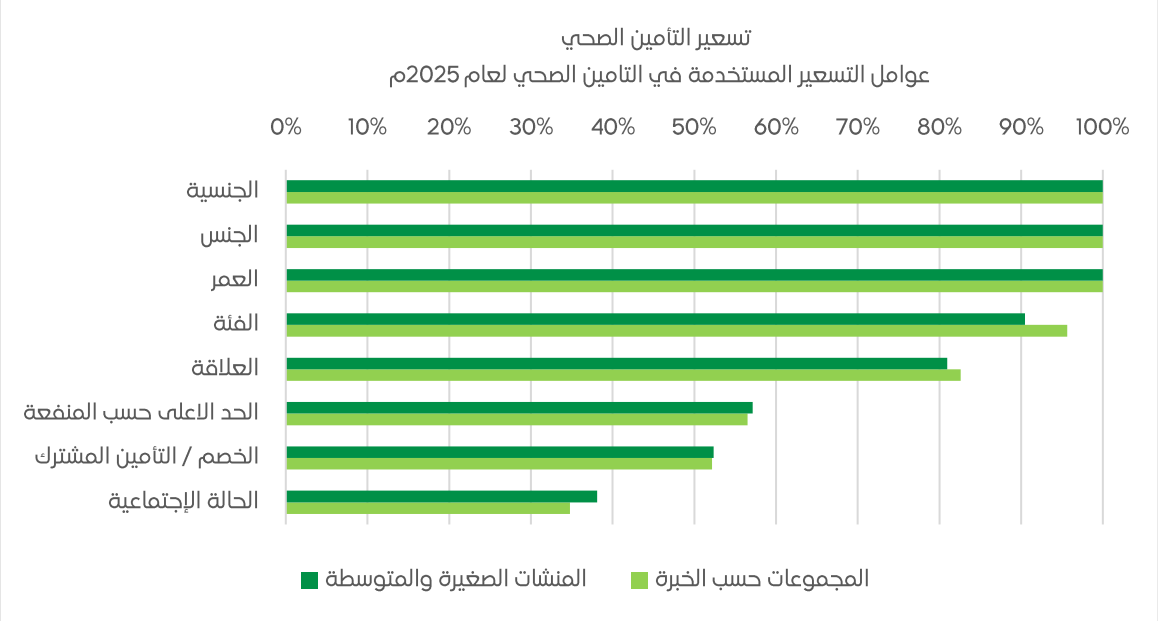

كانت المنافع (مثل: التنويم والعيادات الخارجية وطب الأسنان والبصريات وما إلى ذلك) هي أبرز عوامل التسعير المستخدمة في عام 2024م، أما في النموذج المُقدم لعام 2025م، طلبت الهيئة تقديم معلومات عن عوامل التسعير لكل نوع من أنواع المنافع على حدة، مما أدى إلى استبعاد نوع المنافع من قائمة عوامل التسعير.

تتوقع الهيئة من شركات التأمين والاكتواريين المعينين الذين مازالوا لا يستخدمون عوامل التسعير الشائعة المذكورة أعلاه في نماذج التسعير الخاصة بهم، أن يدرسوا بجدية ما إذا كان يجب تضمين وتطبيق تلك العوامل في نماذج التسعير المستقبلية، مع توفير بيانات موثوقة لهذا الغرض.

ولا ينبغي أيضا إغفال إمكانية وجود تباين في طريقة احتساب شركات التأمين لبعض العوامل (مثل الحد الأعلى حسب نوع المنفعة) وسوف يتعاون الفريق الاكتواري في الهيئة باستمرار مع الاكتواريين المعينين لتوحيد منهجية إعداد التقارير في هذا المجال، حرصًا على إجراء مقارنة عادلة بين شركات التأمين.

1-3- فرضيات معدل التضخم

يعد استخدام الفرضيات المناسبة لمعدل التضخم ذا أهمية عالية. ويوجد نوعين من معدلات التضخم، هما التضخم الرجعي (التاريخي) والتضخم المستقبلي ويقوم الاكتواري المعين بتقدير كل منهما، إلا أن استخدام فرضيات غير دقيقة لأي من معدلات التضخم المذكورة أعلاه، قد يؤثر على دقة السعر الفني الذي يحسبه الاكتواري المعين.

1-3-1- فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي)

تستخدم فرضية معدل التضخم الرجعي (التاريخي) لاحتساب تكلفة المطالبات التاريخية لمستويات التكلفة الحالية. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم الرجعي المستخدمة من قبل الاكتواري المُعين لكل منفعة.

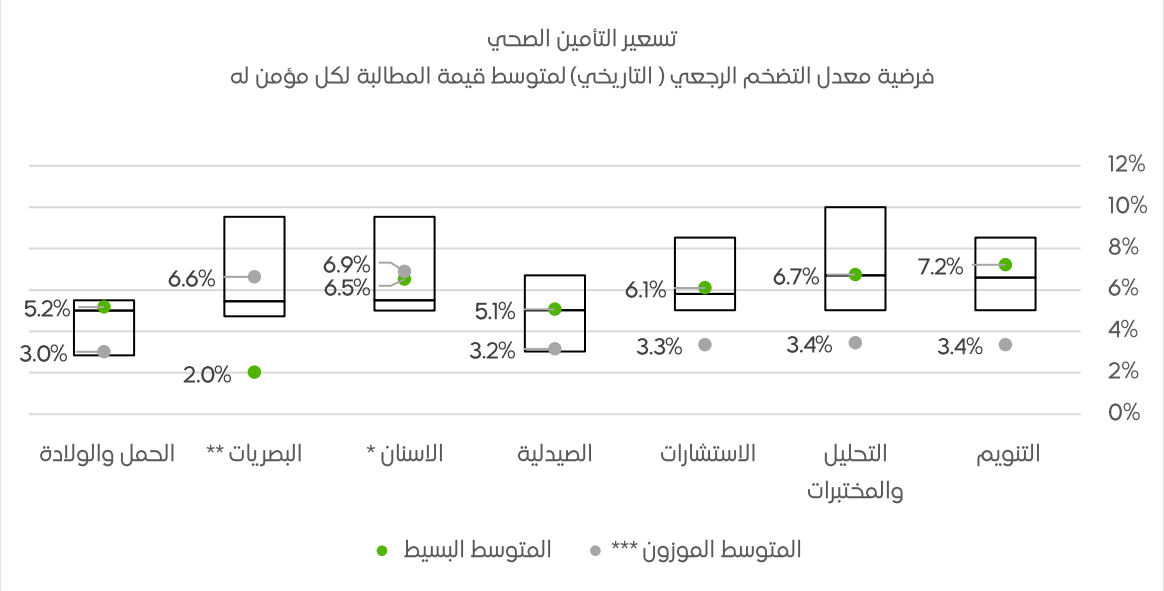

* أفادت إحدى الشركات بحدوث تضخم رجعي سلبي في تكاليف علاجات الأسنان

** أفادت شركتان بحدوث تضخم رجعي سلبي في تكاليف علاجات البصريات

*** القيم المتوسطة الموزونة الموضحة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2022م حتى الربع الأول من عام 2025م كعامل ترجيح

بشكل عام، يُلاحظ وجود تغيرات جوهرية في متوسط فرضيات التضخم المستخدمة لهذا العام مقارنة بفرضيات التضخم الواردة في آخر تقرير تسعير، وقد يرجع ذلك جزئيًا إلى المراجعة والتحديث المُنتظمين لمختلف الفرضيات التي يستخدمها الاكتواريون المعينون في شركات التأمين، استنادا إلى آخر المستجدات ومعايير السوق (على غرار ما ورد في تقرير التسعير الحالي). وقد يرجع هذا

التغيير جزئيًا أيضًا إلى تعديل الهيئة لطريقتها في احتساب هذه المتوسطات، حيث يتم حساب فرضية التضخم لكل شركة ولكل نوع منفعة باستخدام متوسط موزون لفرضيات التضخم حسب جميع فروع التأمين الصحي (مثل: المجموعات حسب الخبرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنتجات ذات الصلة بالتأشيرات وما إلى ذلك)، بخلاف الأسلوب المُستخدم سابقًا حيث كان يُكتفى بحساب المتوسط عبر جميع الشرائح. علمًا بأن هذه الطريقة المُعدلة أكثر دقة في حساب فرضية التضخم الإجمالية المُطبقة على شركة التأمين، وبالتالي على القطاع ككل.

بناء على ما سبق، يتضح حدوث انخفاض كبير في قيم المتوسطات الموزونة لأنواع منافع عديدة مقارنة بقيم المتوسطات البسيطة المقابلة لها، مما يدل على قدرة شركات التأمين الكبرى على إبقاء التكاليف تحت السيطرة من خلال تعزيز قوتها التفاوضية وتحسين كفاءة إدارة المطالبات. ويبدو أن منافع علاج الأسنان والبصريات استثناءً لهذه القاعدة، وذلك للأسباب المذكورة أسفل الرسم البياني الوارد أعلاه.

يُلاحظ أيضًا من الرسم البياني أعلاه أن النطاق الربعي واسع للقيم حسب عدد من أنواع المنافع، مما يعكس تباينًا كبيرًا في الفرضيات بين شركات التأمين، والذي قد يترتب عليه فروقات جوهرية محتملة في الأسعار الفنية بين هذه الشركات.

بشكل عام، تتفاوت مستويات التضخم حسب نوع المنفعة، مما يدل على اختلاف أنماط الاستخدام والعوامل المحركة للتكلفة، ويلاحظ أن منافع المختبرات والتشخيص في العيادات الخارجية وكذلك البصريات والأسنان هي أوسع فرضيات التضخم نطاقًا، في حين أن منافع التنويم، سواء في أقسام الولادة أو غيرها، تأتي ضمن نطاقات ربعية ضيقة نسبيًا.

تؤكد هذه النتائج على أهمية وضع فرضيات خاصة لكل فئة، وتسلط الضوء أيضًا على ضرورة حرص شركات التأمين على وضع فرضيات تضخم قوية ومبنية على الأدلة ومتوافقة مع ديناميكيات التكلفة الأساسية لكل فئة من فئات المنافع. علاوة على ذلك، ونظرًا للتأثير الكبير المحتمل لأي تغيرات تطرأ على فرضيات التضخم الرجعي على السعر الفني النهائي، توصي الهيئة بتنفيذ إجراءات المراجعة والتدقيق الصارمة فيما يتعلق بوضع هذه الفرضيات أو أي تغييرات تطرأ عليها في كل شركة تأمين.

1-3-2- فرضية معدل التضخم المستقبلي

تستخدم فرضية معدل التضخم المستقبلي لتعديل سعر القسط من وقت احتسابه لوقت تقديم المنفعة. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق فرضية معدل التضخم المستقبلي المستخدمة من قبل الاكتواري المعين لكل منفعة.

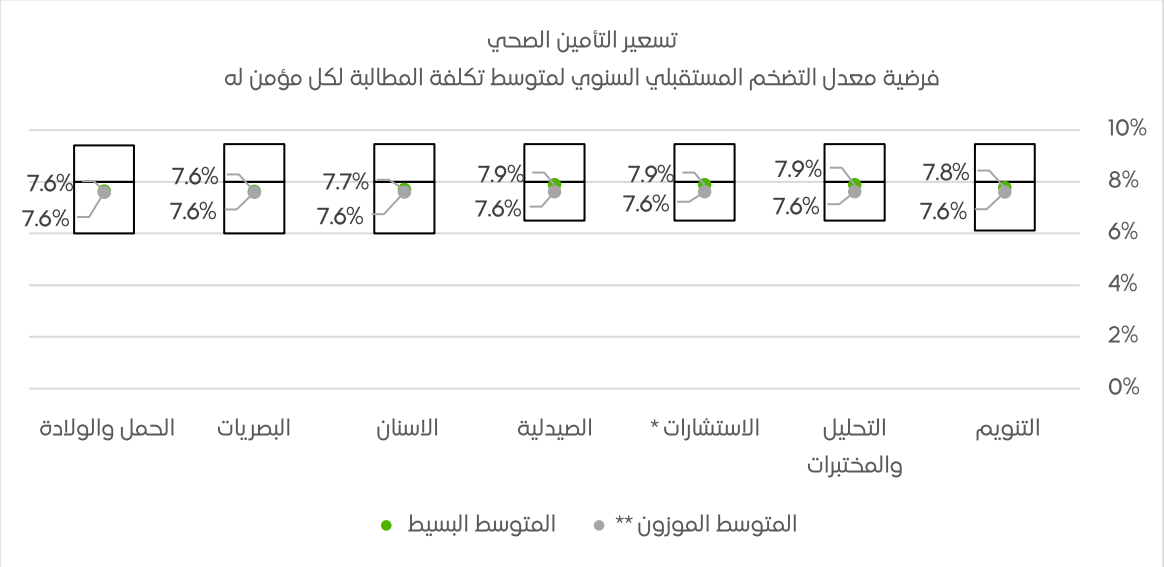

* لا تميز بعض الشركات بين فرضية معدل التضخم في العيادات الخارجية حسب نوع المنفعة، وتستخدم بدلا من ذلك فرضية واحدة لمنافع العيادات الخارجية
** القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح

يمكن الملاحظة من الرسم البياني أعلاه، أنه على عكس ما لوحظ في معدل التضخم الرجعي، فإن القيم المتوسطة بين أنواع المنافع تقع ضمن نطاق ضيق نسبيًا، لا سيما بالنسبة للمتوسط الموزون لفرضيات معدل التضخم.

وعلاوة على ذلك، لوحظ أن النطاق الربعي أضيق لمنافع عيادات المرضى الخارجية مقارنة بما تم ملاحظته في فرضيات معدل التضخم الرجعي.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القيم المتوسطة الموزونة عبر جميع أنواع المنافع أقل قليلًا من المتوسطات البسيطة، وهو ما يمثل اختلافًا ملحوظًا عن الاتجاهات التي لوحظت في فرضيات معدل التضخم الرجعي، حيث كانت فرضيات المتوسطات الموزونة أقل كثيرًا من القيم المتوسطة البسيطة. وتتماشى النسبة المئوية الخامسة والسبعين لفرضيات معدل التضخم المحتملة بشكل عام عبر جميع أنواع المنافع.

يُلاحظ أيضًا انخفاض متوسطات هذا العام بشكل ملحوظ مقارنة بالعام الماضي، حيث كان تتراوح بين (8-10%) مقارنة بـ(7.5%-8%) لهذا العام، وقد تُعزى بعض هذه التغييرات جزئيًا إلى الأسباب المذكورة أعلاه فيما يتعلق بالتغيرات الملحوظة في فرضيات التضخم الرجعي.

وتشير هذه التباينات بين فرضيات معدل التضخم المستقبلية والرجعية، إلى أن العديد من الاكتواريين المعيّنين يرون أن البيانات السابقة لا تعكس بالضرورة ما سيحدث مستقبلًا، وهو حكم من المتوقع دعمه بمبررات كافية ومناسبة.

1-4-نسبة المصروفات الموصى بها

بناءً على التوجيهات التنظيمية الحالية، يتعين على الاكتواري المعين احتساب نسبة المصروفات باستخدام أربع طرق مختلفة، ومن ثم يقوم استنادًا إلى تقديره المهني، بالتوصية بالنسبة التي ينبغي استخدامها في التسعير الفني. وتتضمن هذه النسبة المقترحة كلًا من المصروفات المنسوبة والمصروفات غير المنسوبة.

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج احتساب النسب بالطرق الأربعة والنسبة الموصى باستخدامها من قبل الاكتواري المعين في احتساب السعر الفني.

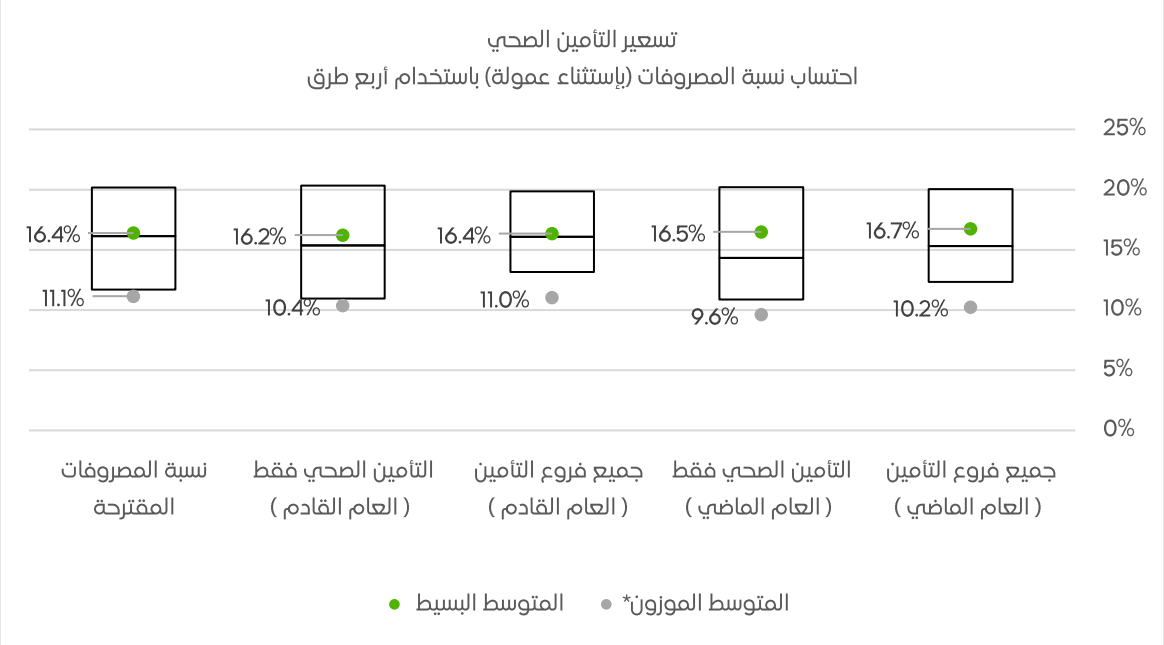

* تم احتساب القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح

يُلاحظ وجود توقعات بارتفاع المتوسط المُرجح للمصروفات في خطة العمل مقارنة بالعام الماضي، مع توافق اختيار الاكتواريين المعينين بشكل كبير مع خطة العمل. وفي المقابل، يظهر اتساق كبير في المتوسطات البسيطة عبر جميع الطرق الأربعة، وكذلك في نسبة المصروفات المُختارة.

يشير التباين الملحوظ بين المتوسطات البسيطة والموزونة إلى الصعوبات التنافسية التي تواجهها شركات التأمين الصغيرة بسبب المزايا الاقتصادية الناتجة عن حجم الأعمال لدى الشركات الكبرى.

ونظرًا للتأثير المباشر لهذه الفرضية على السعر الفني النهائي، يجب أن يحرص الاكتواريون المعينون على متابعتها لضمان ملاءمتها واستنادها إلى بيانات واقعية ومراعاتها لهيكل التكاليف المتغير.

1-4-1- نسبة مصروفات منصة نفيس

تهدف المنصة الوطنية لخدمات تبادل المعلومات الصحية والتأمينية (نفيس) إلى توحيد وأتمتة تبادل البيانات بين مقدمي الرعاية الصحية وشركات التأمين في المملكة العربية السعودية، إذ

يُسهم هذا التكامل الرقمي في تعزيز الشفافية وتحسين كفاءة معالجة المطالبات ودعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات على مستوى قطاع الرعاية الصحية.

تُطبق رسوم منصة نفيس بنسبة (2٪) من قيمة المطالبات، وتُقسم بالتساوي بين مقدم الخدمة وشركة التأمين، حيث يتحمل كل منهما نسبة (1٪) من إجمالي تكلفة المطالبات.

ويوضح الرسم البياني الوارد أدناه نطاق رسوم منصة نفيس الذي يستخدمه الاكتواريون المعينون (والمضمن في الرسم البياني الموضح في القسم السابق).

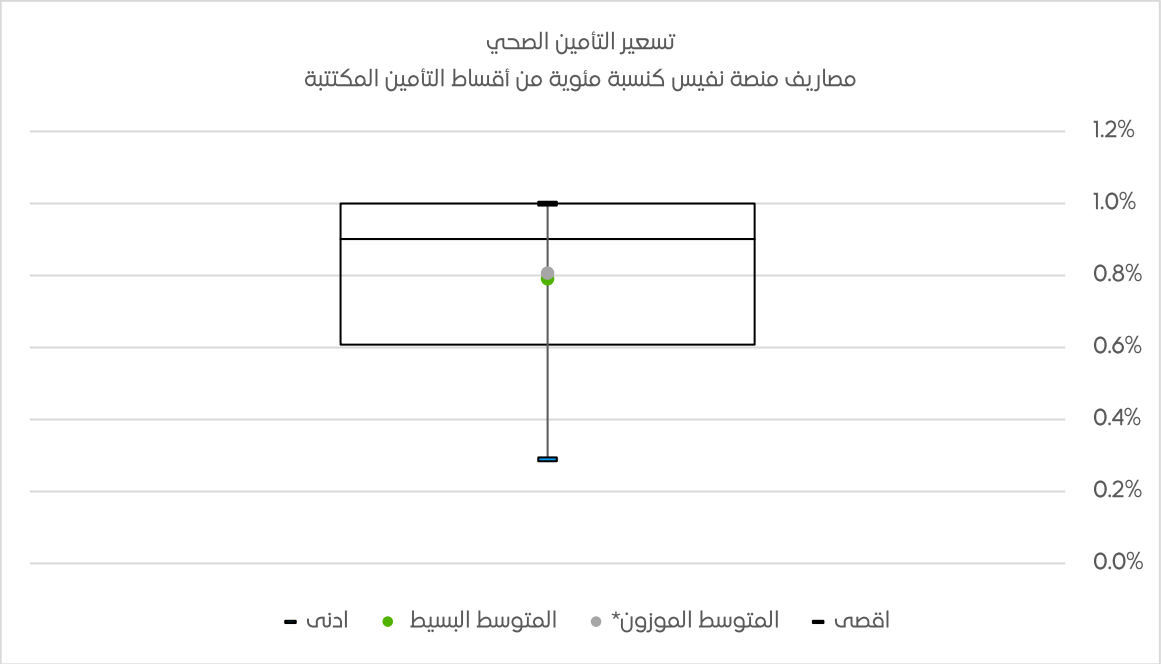

* تم احتساب القيم المتوسطة الموزونة الموضحة في الرسم البياني باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح.

يُوضح الرسم البياني الوارد أعلاه المصروفات المرتبطة بمنصة نفيس مطبقة كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المكتتبة، ونظرًا لأن مصروفات منصة "نفيس" تُحتسب كنسبة من تكلفة المطالبات، من المتوقع أن تظل هذه النسبة أقل من (1٪)، عند التعبير عنها كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المكتتبة. ويتضح من خلال التباين في الفرضيات الظاهر في الرسم البياني والذي يتراوح بين (0.3% -1%) أن بعض الشركات تخفض تقديرها في حين تبالغ شركات أخرى فيه، ومن ثم، تحث الهيئة الاكتواريين المعينين في تلك الشركات على دراسة هذه الفرضية بدقة.

1-4-2- المصروفات الزكوية والضريبية

يوضح الرسم البياني أدناه الفرق بين الشركات بناءً على معالجتها لنفقات الزكاة والضريبة لأغراض التسعير الفني.

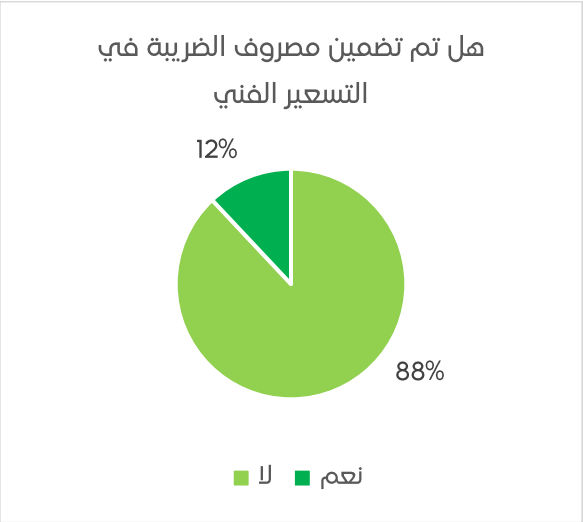

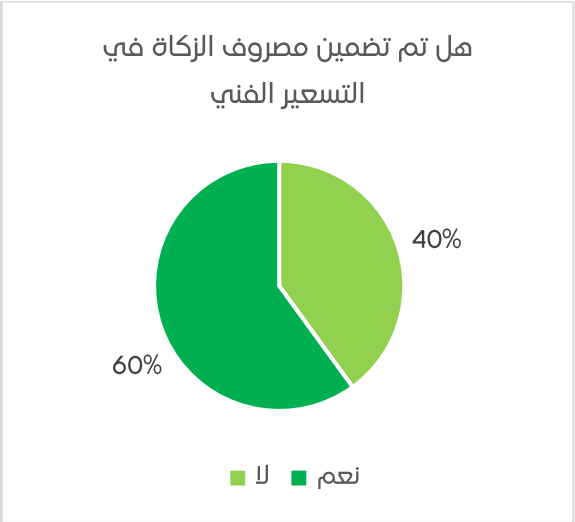

يُلاحظ أنه في حين أخذ أغلب الاكتواريين المُعينين الزكاة في الاعتبار عند إعداد فرضيات نسبة المصروفات، الا أن قلة منهم فعلت ذلك فيما يتعلق بمصروفات الضرائب. أشارت عدة شركات إلى أن الضريبة تُطبق وتُدار على مستوى الشركة، ولا تحدد مخصصاتها أو ترفع تقاريرها على مستوى المحفظة التأمينية.

يُبين الرسم البياني أدناه نطاق الفرضيات المستخدمة للشركات التي أخذت الزكاة أو الضريبة أو كليهما في الاعتبار ضمن فرضيات نسبة المصروفات.

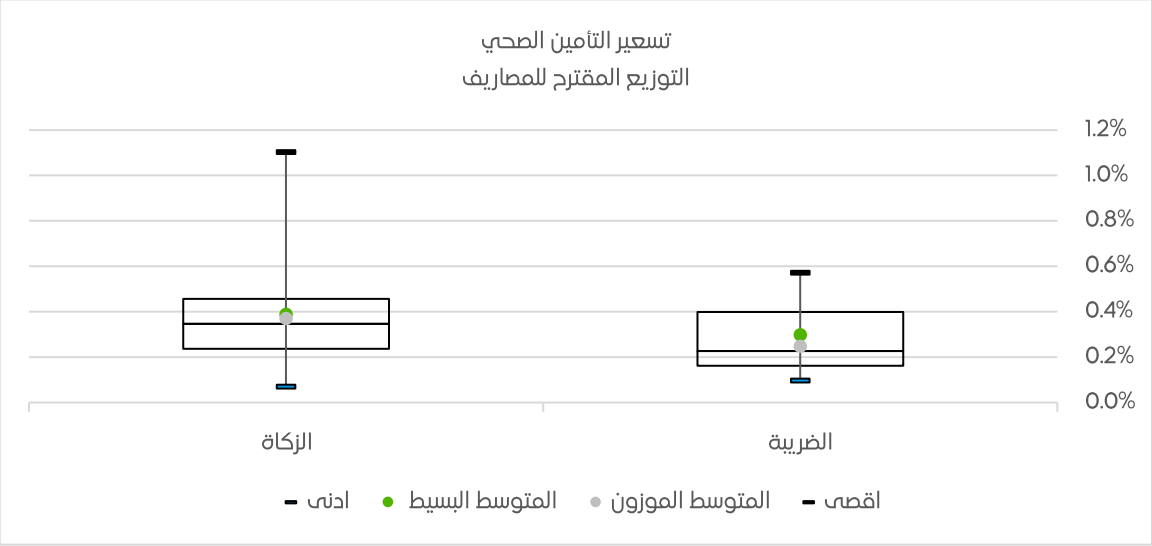

من المتوقع مناقشة هذا الموضوع بين الاكتواريين، مع دراسة المدخلات الواردة من الإدارات المالية لشركات التأمين نظرًا لقربها من مسائل الزكاة والضريبة، وذلك لتطبيق أفضل الممارسات التي يمكن اعتمادها من جميع الاكتواريين المُعينين.

1-5- نسبة العمولة

عادةً ما تتنافس شركات التأمين في تخفيض هامش الربحية؛ وذلك نظرًا لحجم الأقساط الكبير المرتبط بالتأمين الصحي الإلزامي في المملكة. وبالتالي، فإن القدرة على بيع الوثائق بنسبة عمولة منخفضة يمثل دورًا مهمًا في الحفاظ على جاذبية الأقساط لحملة الوثائق مع الاحتفاظ بهامش ربحية مقبول.

يوضح الرسم البياني أدناه العمولة الفعلية المُكتسبة كنسبة مئوية من القسط المُكتسب للسنوات الثلاث الأخيرة من محفظة التأمين الصحي.

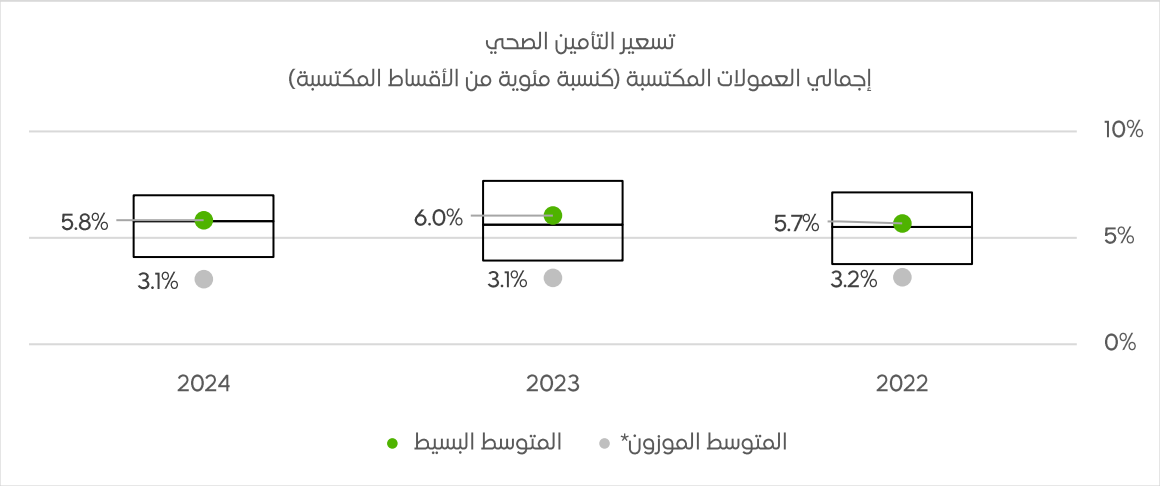

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لكل عام كعامل ترجيح

بشكل عام، ظلت نسب العمولة مستقرة إلى حدٍ كبير على مدى السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى هيكل ثابت في السوق، ويوضح المتوسط الموزون لنسبة العمولة المتراجعة قدرة شركات التأمين ذات الحصة الأكبر على تحقيق نسب عمولة أقل مقارنة بشركات التأمين ذات الحصة الأصغر، وقد يعزى ذلك إلى قوتها التفاوضية الأعلى أو اعتمادها على المبيعات المباشرة بشكل أكبر؛ وبالتالي قدرتها على خفض الأسعار وحصولها على الأفضلية التنافسية.

يتضح أن على شركات التأمين ذات الحصة الأصغر العمل على طرق مبتكرة للتسويق والبيع، على سبيل المثال: استخدام التقنية التأمينية لخفض نسبة العمولة ورفع قدرتها على التنافس مع شركات التامين ذات الحصة الأكبر، خصوصًا فيما يتعلق بوثائق المجموعات المصنفة حسب الخبرة.

فيما يتعلق بفروقات مستويات العمولة بين وثائق المجموعات حسب الخبرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة واكسبرو، يوضح الرسم البياني أدناه العمولة المُكتسبة في 2024م كنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المُكتسبة.

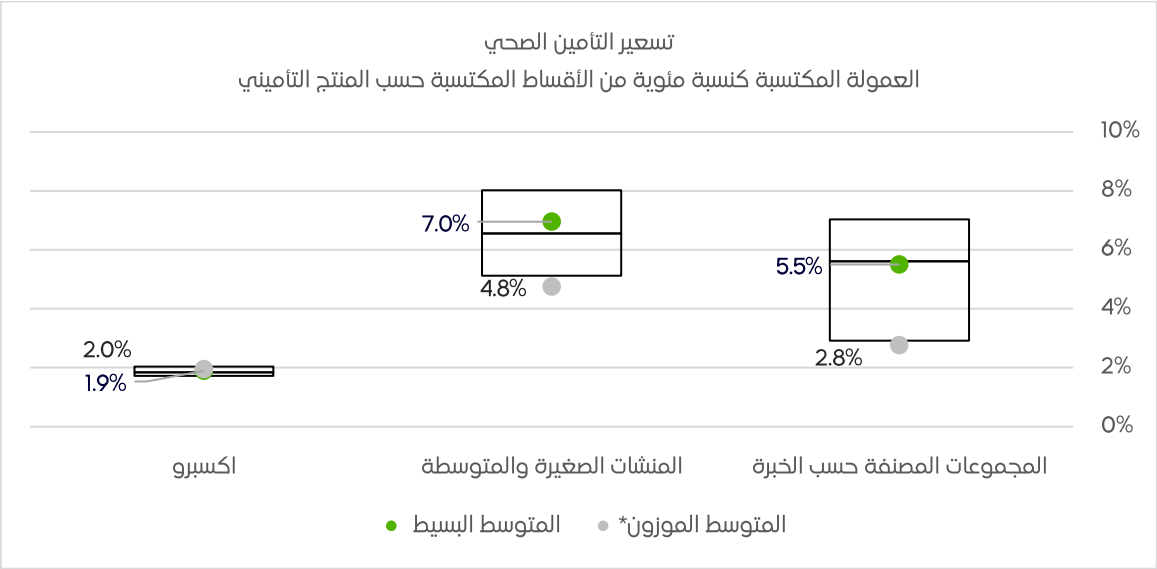

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح

تشير النطاقات الربعية الواسعة نسبيًا لكل من قطاع المجموعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أن بعض شركات التأمين لديها ميزة تنافسية أعلى، نظرًا لقدرتها على البيع بمعدلات عمولة أقل مقارنة بغيرها وعلى غرار ما هو موضح في الرسم البياني أعلاه، تظهر شركات التأمين ذات الحصة الأكبر القدرة على تحقيق معدلات عمولة أقل مقارنة بشركات التأمين ذات الحصة الأصغر في كل من قطاع المجموعات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

1-6- مكونات النسبة الإضافية الإجمالية

يوضح الرسم البياني أدناه مكونات النسبة الإضافية الإجمالية الموزونة، التي تم تضمينها في القسط الفني النهائي، باستثناء الضرائب والزكاة.

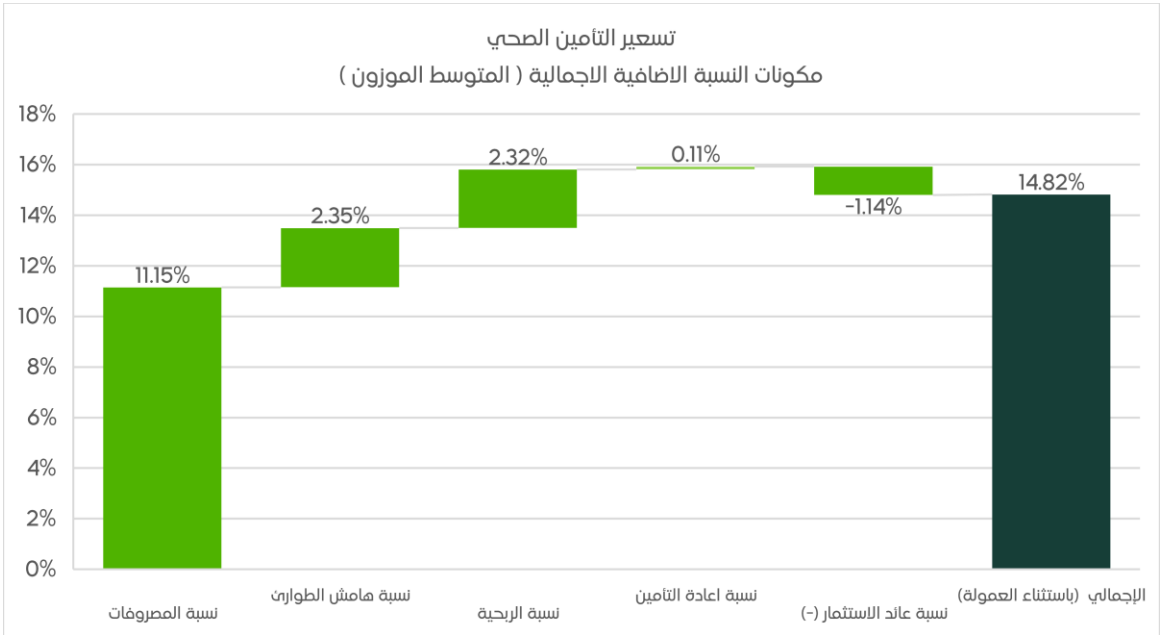

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح
** تستثنى مصروفات الضرائب والزكاة لضمان الاتساق عبر النتائج الواردة من الشركات، حيث أدرجتها بعض الشركات بينما لم تدرجها شركات أخرى

كما هو متوقع، فإن أكبر مكون في إجمالي النسبة الإضافية هو نسبة المصروفات، في حين يوجد بعض التعويض من خلال نسبة عوائد الاستثمار المتوقعة.

يُلاحظ أن الرسم البياني أعلاه متأثر إلى حدٍ كبير بشركات التأمين الصحي الكبرى، وقد يكون تركيب النسبة الإضافية لدى شركات التأمين الأصغر مختلفًا جوهريًا عما هو موضح أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بمكون نسبة المصروفات. ويوفر هذا المقياس معيارًا مرجعيًا مهمًا للشركات الصغيرة، مما يساعدها على إدراك التحديات التنافسية التي تواجهها بشكل أفضل.

1-7- أثر التغيرات التشريعية على أسعار وثائق التأمين الصحي

1-7-1- أثر المادة (11) من نظام الضمان الصحي التعاوني

تتيح المادة (11) من نظام الضمان الصحي التعاوني لمقدمي الخدمات الصحية العامة طلب تعويض لتكلفة تقديم العلاج للأفراد حاملي وثائق التأمين الصحي. ويوضح الرسم البياني أدناه نطاق الزيادة المتوقعة من جانب الاكتواري المُعين على سعر القسط لعام 2025م مقارنةً بسعر القسط في عامي 2023م و2024م، مع الأخذ في الاعتبار تأثير شركات إدارة دورة الإيرادات التي تُوظّفها المرافق الصحية الحكومية لتسريع عملية الفوترة ودقتها.

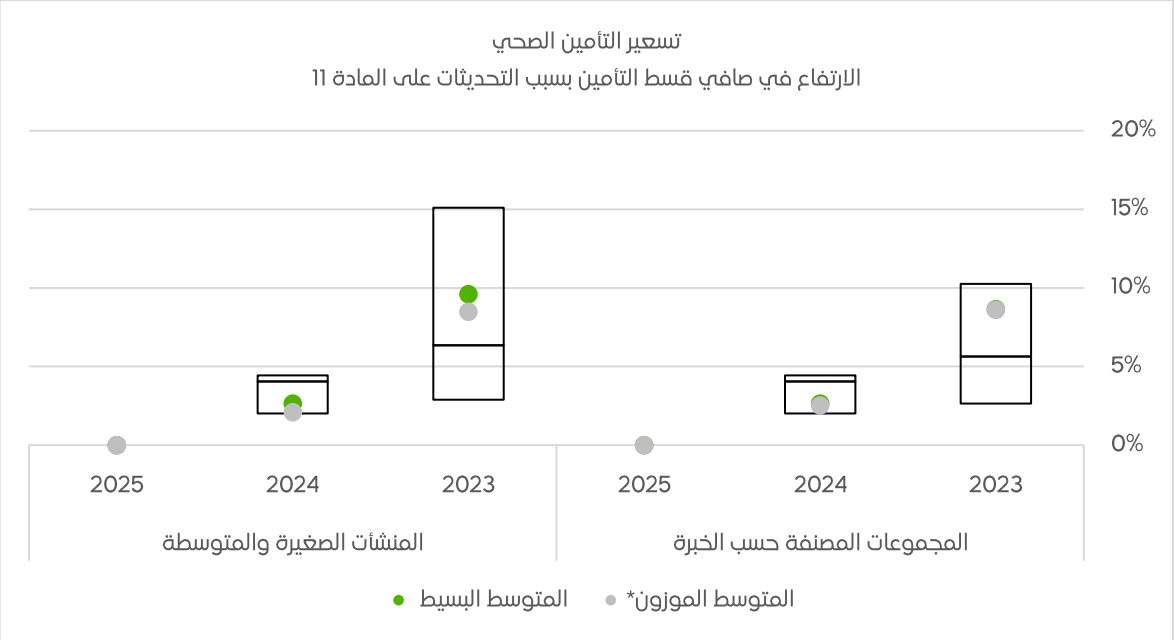

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح

يشير الانخفاض السنوي في النسبة الإضافية أعلاه إلى أن شركات التأمين ترى أن التعويضات المحصلة من المرافق الصحية الحكومية تنعكس حاليًا بشكل كامل في بيانات التسعير التاريخية.

وفي هذا الصدد، تود الهيئة تسليط الضوء على التعميم رقم (295) الصادر في 12 نوفمبر 2024م، والذي يلزم شركات التأمين بالتعاقد مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية الحكومية، كما تجدر

الإشارة إلى أن هذه العقود تم توقيعها بعد تقديم تقرير تسعير التأمين الصحي في شهر يوليو 2025م، وبالتالي فمن غير المرجح أن يكون الأثر المتوقع منها مُدرجًا في الرسم البياني أعلاه.

ونتيجة لذلك، من المتوقع ظهور بعض التأثيرات الإضافية على التكاليف بسبب التعميم المشار إليه أعلاه، والتي ستؤخذ في الاعتبار لأغراض كل من الاحتياطيات الفنية والتسعير مستقبلًا، كما يُتوقع أيضًا أن تنعكس هذه التأثيرات الإضافية على التسعير الاكتواري في ملحق التسعير الذي قدمته شركات التأمين في نوفمبر 2025م. من المرجح أن يؤثر التنفيذ المستمر لهذه الاتفاقيات بشكل أكبر على نتائج السوق، مما يُبرز أهمية مراقبة تأثير هذه العقود في الأشهر المقبلة.

1-7-2- تحديث حزمة منافع الوثيقة الموحدة للتأمين الصحي

أصدر مجلس الضمان الصحي تحديثًا على وثيقة حزمة المنافع الموحدة، والتي بدأ تطبيق جزء منها في شهر أكتوبر 2022م. وحتى تاريخه، لم يُحدد الموعد النهائي لتطبيق الجزء المتبقي.

يوضح الرسم البياني أدناه متوسط الزيادة في الأسعار/تكلفة العلاج كما قدرها الاكتواريون المُعينون استنادًا إلى التغيير التشريعي. ويعكس هذا التقدير التكاليف التي لم تنعكس بشكل كامل في البيانات التاريخية، بالإضافة إلى تكلفة واحتمالية تنفيذ الجزء المتبقي من الحزمة، أو كليهما معًا.

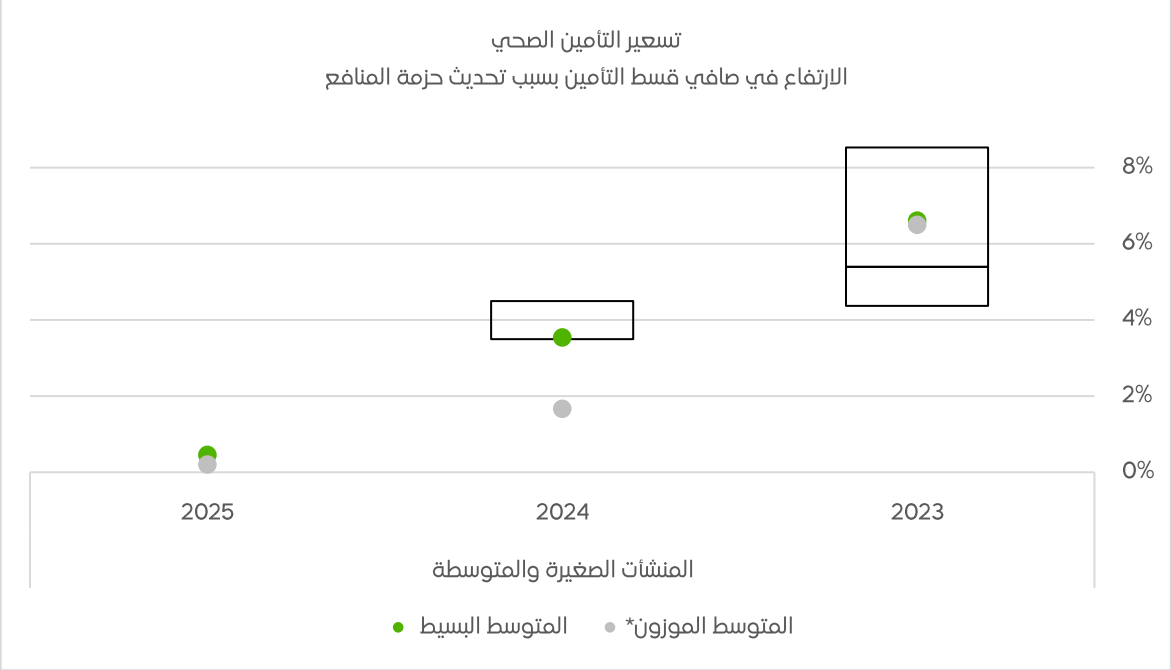

* القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2022م حتى الربع الأول من عام 2025م كعامل ترجيح

كما يتضح الرسم البياني أعلاه، فقد شهد كل من النطاق الربيعي والقيم المتوسطة انخفاضًا ملحوظًا مقارنة بالأعوام الماضية، مما يشير إلى عدم وجود تأثير يُذكر. ويرجع هذا الانخفاض

المتوقع إلى توافر بيانات المطالبات لأكثر من عام بعد التغيير المذكور في قواعد بيانات شركات التأمين عند إجراء عملية التسعير. وبالمثل فيما يتعلق بالتطورات التشريعية الأخيرة الأخرى، من الضروري أن يواصل الاكتواريون المُعينون مراقبة التجربة المستجدة عن كثب، وتعديل التسعير الفني في الوقت المناسب.

1-7-3- إلغاء برنامج صندوق ضمان

حدد نظام مجلس الضمان الصحي الحد الأقصى للتغطية لجميع الأعضاء المؤمن عليهم بمبلغ مليون ريال سعودي بعد تحديث وثيقة حزمة المنافع الموحدة في شهر أكتوبر 2022م. وقد كانت آلية دعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار برنامج صندوق ضمان تقدم مساعدة مالية للمطالبات التي تتجاوز 500,000 ريال سعودي، مما أدى إلى خفض تكلفة التغطية التأمينية لوثائق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تعميم هيئة التأمين رقم (304) الصادر في 3 مارس 2025م، أعلن إلغاء هذا البرنامج، مما أدى فعليًا إلى إلغاء الدعم للحالات عالية التكلفة. تجدُر الإشارة إلى أن الحد الأقصى للتغطية نفسه لم يتغير، بل سحبت آلية الدعم المالي التكميلي، مما يعني أن شركات التأمين أصبحت الآن مسؤولة مسؤولية كاملة عن المطالبات التي تتجاوز 500,000 ريال سعودي.

يوضح الرسم البياني أدناه متوسط الزيادة المقدرة في تكلفة المطالبة في عام 2025م ، وفقًا لتقديرات الاكتواريين المُعيَّنين، مما يعكس تأثير إلغاء برنامج صندوق ضمان.

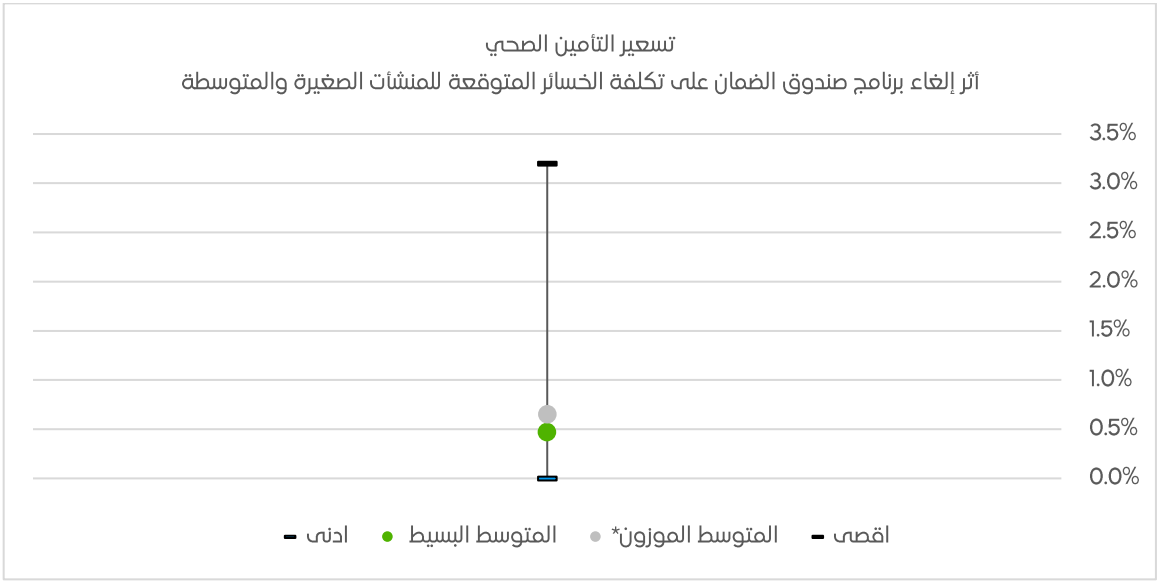

* القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعامل ترجيح.

يوضح الرسم البياني أعلاه أن متوسط التأثير المتوقع محدودًا، على الرغم من وجود شركة تأمين واحدة على الأقل تتوقع أثرًا أعلى بكثير من المتوسط. **تتوقع هيئة التأمين من شركات التأمين**

المتابعة الدقيقة لأي آثار قد تطرأ على التسعير الفني نتيجة إيقاف صندوق الضمان، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل الأسعار في الوقت المناسب.

1-8- معامل المصداقية

في العلم الاكتواري، تساعد نظرية المصداقية الاكتوارية على معرفة مدى الاعتماد على سجل المطالبات السابقة لحامل الوثيقة مقارنة بالمطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. ويعد عدد المطالبات مقياسًا شائعًا لتحديد معامل المصداقية، حيث تُمنح المطالبات الخاصة بحامل الوثيقة معامل مصداقية أعلى كلما زاد عدد المطالبات. كما يُعد عدد المؤمن عليهم مؤشرًا شائعًا يستخدمه الاكتواريون كبديل لعدد المطالبات.

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد المؤمن لهم في الوثائق الجديدة والمستخدم من الاكتواري المُعين كأساس لتحديد معامل المصداقية.

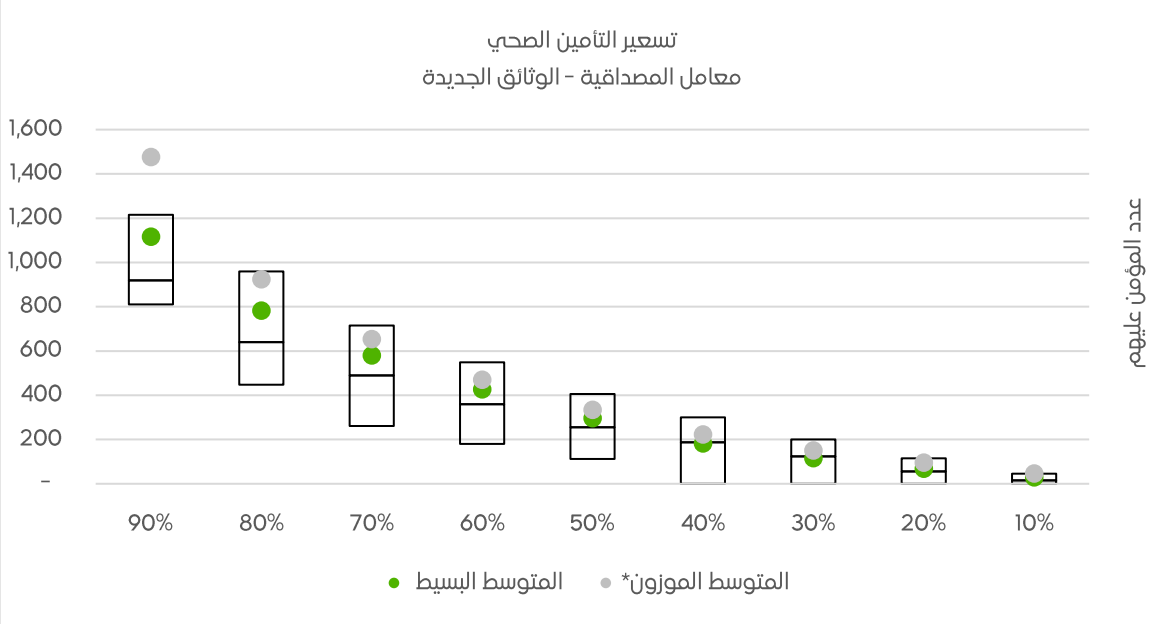

* القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتتبة للفترة من عام 2022م حتى الربع الأول من عام 2025م كعامل ترجيح

يلاحَظ أن القيم لكل من المتوسط البسيط والمتوسط الموزون لعدد المؤمن لهم متشابهة عند المستويات الأقل لمعامل المصداقية، إلا أن الفرق بينهما يتزايد مع زيادة معامل المصداقية (مثال: 1473 مقارنة بـ 1075 مستفيد عند معامل المصداقية 90% كمتوسط موزون ومتوسط بسيط على التوالي)، والذي يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ عند قيم معاملات المصداقية المرتفعة.

توفر المراجع الاكتوارية إرشادات كافية حول آلية تحديد معامل المصداقية المناسب للمطالبات التاريخية، والتي يكملها رأي الاكتواري المُعين. ومن الممكن أن يتسبب غياب الدقة الفنية في أن تكون أقساط شركة التأمين غير كافية أو تفتقر للقدرة التنافسية.

1-9- مساهمة الإدارة الاكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الاكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلةٍ من المراحل الأربعة الرئيسية لإعداد تقارير تسعير التأمين الصحي، وهي: توفير البيانات، والتحقق من صحة البيانات، والتحليل، وإعداد التقارير ومراجعتها ومقارنتها بتقرير التسعير الصحي المُعدّ العام الماضي.

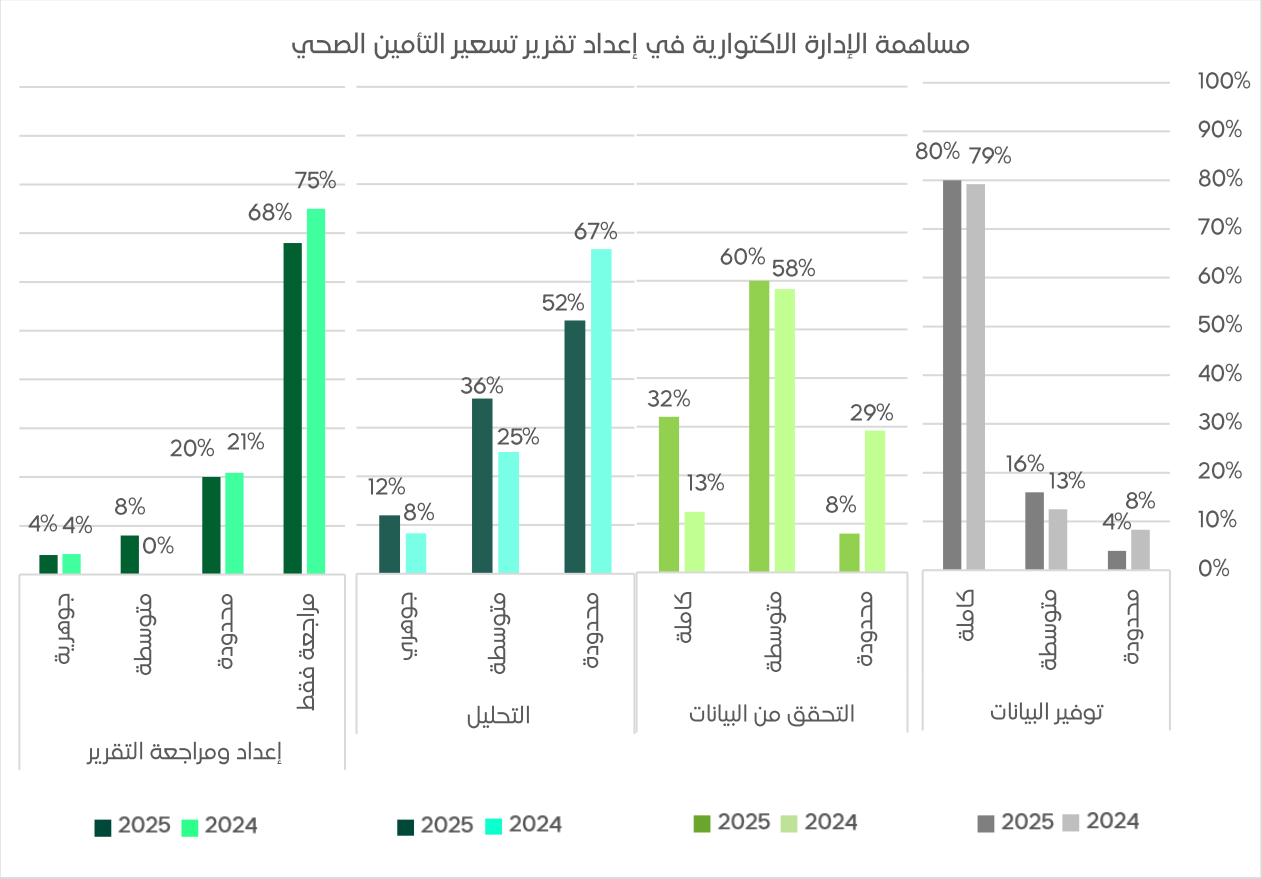

يُوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. بالنسبة لمرحلتي توفير البيانات والتحقق منها، تولت غالبية الإدارات الاكتوارية الداخلية في شركات التأمين المسؤولية بشكل كامل أو جزء كبير منها. ومع ذلك، يظل مستوى مساهمة الإدارة الاكتوارية الداخلية محدودًا في مرحلة التحليل، على الرغم أننا نلاحظ أن ما يقارب ثلث الإدارات الاكتوارية الداخلية في شركات التأمين قد أدت دورًا كبيرًا أو رئيسيًا في إعداد التحليل. ومن الجدير بالذكر أن مستوى المساهمة المصنفة "جوهري" أو "متوسط" قد تحسن بشكل ملحوظ هذا العام.

وبالمثل، فيما يتعلق بإعداد ومراجعة تقرير التسعير الاكتواري، اقتصر دور غالبية الإدارات الاكتوارية الداخلية على مراجعة التقرير الذي أعده الاكتواري المُعين، بينما لوحظ أن ثلاث إدارات إكتوارية داخلية على الأقل أدت دورًا كبيرًا أو مهمًا في إعداد التقرير وهو يُعد تحسنًا عن العام الماضي.

بشكل عام، رغم أن المساهمة المنخفضة في مرحلة التحليل وإعداد التقارير لا تتماشى مع توقعات الهيئة، خاصة أنه على عكس السابق، أصبحت الآن غالبية الإدارات الاكتوارية تحت إشراف خبير إكتواري معتمد ومؤهل، فإن الهيئة تلاحظ التحسينات في مراحل التحليل وإعداد التقارير مقارنة بالعام الماضي، مما يدل على وعي واهتمام بعض الإدارات الاكتوارية الداخلية، وعليه تشجع الهيئة الإدارات الاكتوارية الداخلية الأخرى على أن تحذو حذوها.

تتوقع الهيئة أن يتزايد دور الإدارة الاكتوارية في كل شركة تأمين تدريجيًا ليشمل جميع المجالات، بحيث يُنظر إلى مساهمتها العامة في عملية التسعير كمساهمة جوهرية. وعلى وجه الخصوص، تتطلع الهيئة إلى تفعيل دور جميع الإدارات الاكتوارية الداخلية في مرحلة التحليل، ليتبع ذلك تعزيز دورها في إعداد ومراجعة تقارير التسعير الاكتواري، مما سيؤدي بدوره إلى دعم التطور المهني للإدارة الاكتوارية الداخلية للشركة، خاصة للمرشحين الاكتواريين العاملين ضمن هذه الإدارات. .

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الاكتوارية الداخلية، لتمكينها من أداء دور كبير في إعداد التقرير الإلزامي المذكور أعلاه.

2- تقارير التسعير الاكتوارية - تأمين المركبات

2-1- عدد عوامل التسعير

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي يستخدمها الاكتواري المُعين للوصول إلى الأسعار الفنية لوثائق تأمين المركبات الإلزامي والشامل في عام 2025م، ومقارنتها بعوامل التسعير المُستخدمة في عام 2024م.

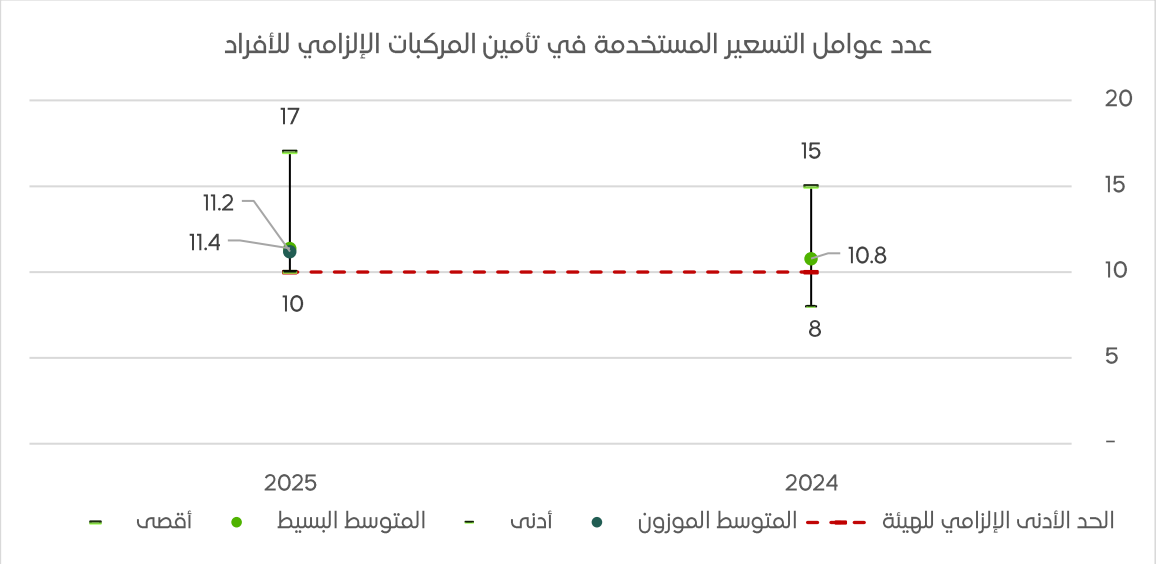

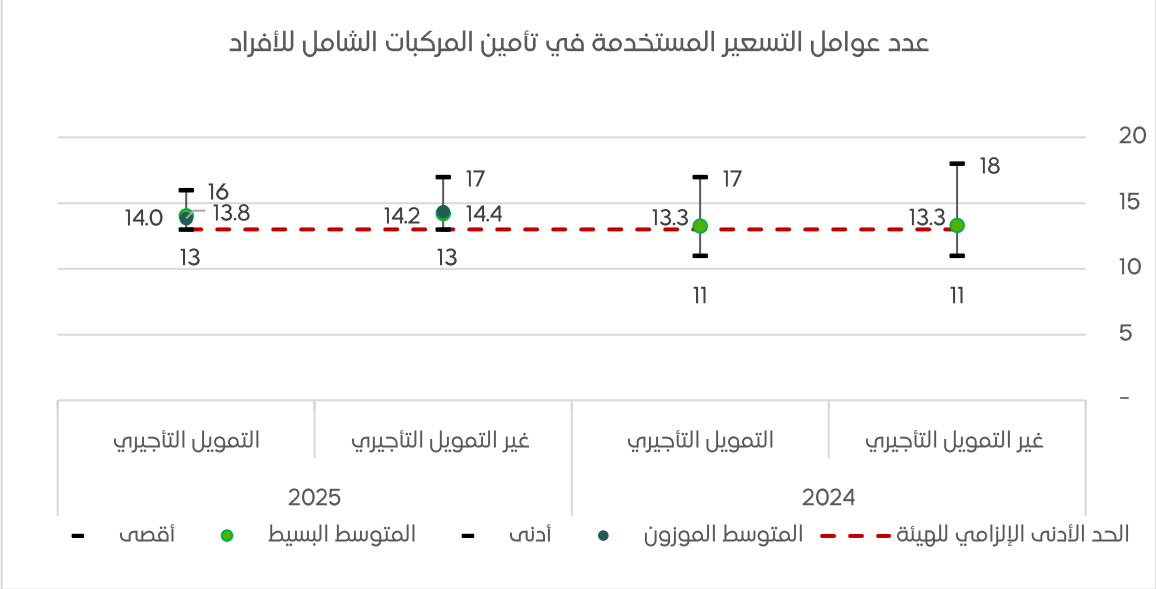

* القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام عدد المركبات (المكتسبة) لعام 2024م كعامل ترجيح

توضح الرسوم البيانية أعلاه أن متوسط عدد عوامل التسعير قد شهد ارتفاعًا طفيفًا مقارنة بتسعير عام 2024م. كما يُلاحظ أنه، وعلى عكس ما كان عليه الوضع في عام 2024م، فإن جميع الشركات تلتزم حاليًا بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالحد الأدنى لعدد عوامل التسعير، وهو ما يُتوقع أن

يسهم في تعزيز عدالة ودقة التسعير بشكل عام، إضافة إلى كونه مؤشرًا على تحسن مستوى توافر وجودة البيانات على مستوى القطاع. وتعكس هذه التحسينات تقدمًا عامًا في تطور مستوى ممارسات التسعير في القطاع.

كما يُلاحظ أن الفارق النسبي ملحوظ بين المتوسط والحد الأقصى لعدد عوامل التسعير المستخدمة يشير إلى أن بعض شركات التأمين تسعى جاهدة لتتميز عن المنافسين، مما يؤدي بدوره إلى زيادة دقة التسعير، وبالتالي تحقيق ربحية أعلى للوثائق المُكتتبة. وعلى النقيض، فإن شركات التأمين الواقعة في الحد الأدنى من النطاق قد تكون عرضة لمخاطر التسعير غير الدقيق، ما يترتب عليه نتائج سلبية لمحفظة تأمين المركبات الخاصة بها. وكون متوسط عدد عوامل التسعير التي تستخدمها شركات التأمين أعلى بقليل من الحد الأدنى المطلوب، لا يمكن اعتباره أمرًا مرضيًا، خاصة أن الحد الأدنى المذكور أعلاه قد تم تحديده منذ عام 2019م.

وفي إطار سعي الهيئة إلى تعميق فهم الجهود المبذولة من قبل شركات التأمين لتعزيز مستوى التميز في ممارسات التسعير، طلبت هيئة التأمين، للمرة الأولى خلال هذا العام، من شركات التأمين الإفادة عن عدد حقول البيانات التي تم اختبارها للنظر في إدراجها كعامل تسعير في أساس التسعير الخاصة بها. ويوضح الرسم البياني أدناه الإحصاءات التي أفادت بها شركات التأمين في هذا الشأن.

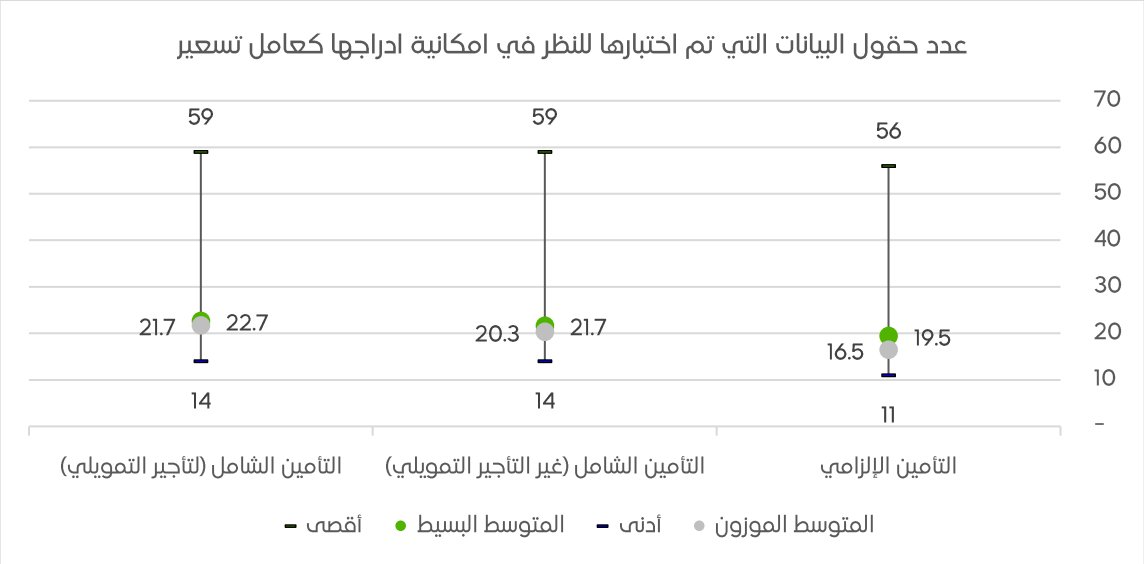

* القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام عدد المركبات (المكتسبة) لعام 2024م كعامل ترجيح

يقدم الرسم البياني صورة مشجعة للجهود التي تبذلها عدد من شركات التأمين لتحسين أساس التسعير الخاص بها. ومن ناحية أخرى، يُبرز الفارق بين المتوسط والحد الأقصى لعدد حقول البيانات التي تم اختبارها مقارنة بتلك التي تم استخدامها في التسعير الفني تحديات كبيرة تتعلق بجودة البيانات. وفي هذا الصدد، تدعم الهيئة اللجنة الفرعية الاكتوارية المُشكلة حديثًا عبر تيسير الحوار

مع المصادر الرئيسة للبيانات لاستكشاف سبل تحسين توافر وجودة حقول البيانات للنظر فيها في عند إعداد التسعير الاكتواري.

تتوقع هيئة التأمين أن تستمر جميع شركات التأمين في السعي لاعتماد عوامل تسعير إضافية تفوق الحد الأدنى المحدد من الهيئة، من أجل تعزيز ميزتها التنافسية وتنفيذ استراتيجيات تسعير مبتكرة.

كما تتوقع الهيئة من إدارة شركة التأمين بذل جهود شاملة لتحديد وإدراج عوامل تسعير إضافية وجديدة، بمشاركة فاعلة من جميع الإدارات المعنية، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، إدارات الاكتتاب، والمطالبات، وتقنية المعلومات، والإدارة الاكتوارية، والاكتواري المُعين، مع ضمان تجميع البيانات ذات الصلة بشكل موثوق، أو الحصول عليها من مصادر معتمدة.

تتوقع الهيئة من اللجنة الفرعية الاكتوارية أن تكثف تعاونها مع مزودي البيانات الرئيسين في القطاع لإيجاد سبل لتحسين توافر وجودة البيانات، بما يساهم في تحسين عدالة التسعير الاكتواري ودقته.

2-2- الاستعداد لاستخدام عوامل التسعير الفردية

توضح الرسوم البيانية أدناه عوامل التسعير الشائعة التي تعتمدها شركات التأمين في نماذج التسعير الخاصة بها لتسعير تأمين المركبات الإلزامي وتأمين المركبات الشامل للأفراد (باستثناء التأجير التمويلي). ونظرًا للطبيعة السرية لعوامل التسعير الأقل استخدامًا، يقتصر الرسم البياني على إظهار عوامل التسعير التي تستخدمها 50% على الأقل من شركات التأمين، وما لا يقل عن ثلاثة من الاكتواريين مُعينين.

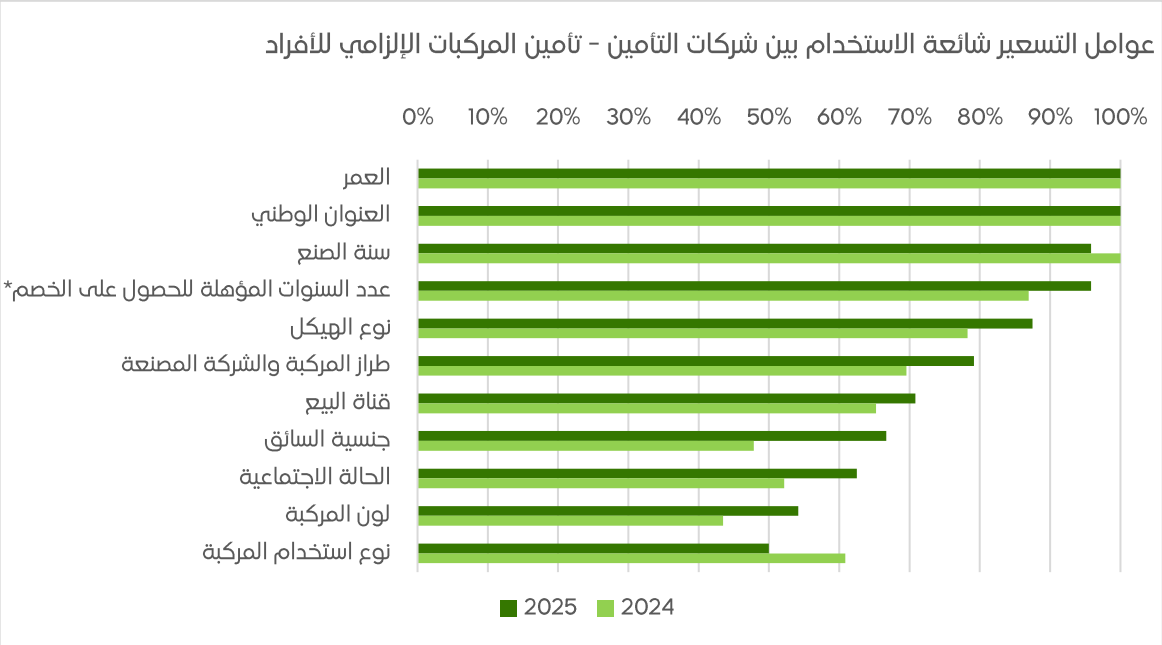

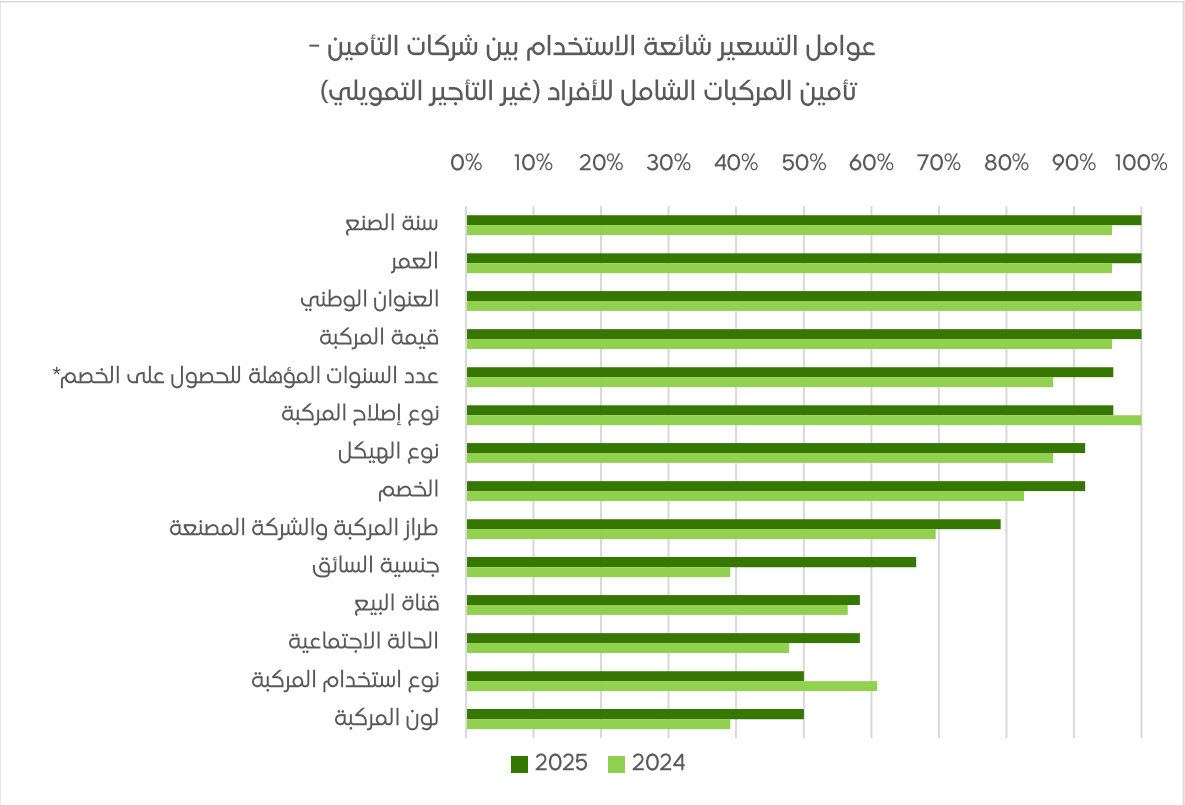

*خصم عدم وجود مطالبات

توضح الرسوم البيانية أعلاه، زيادة في معدلات استخدام معظم عوامل التسعير الأكثر استخدامًا مقارنة بالعام السابق. ويعد هذا التقدم دليلاً على الفائدة المحققة من نشر هذه الإحصاءات لأولى مرة في عام 2024م، كما يعكس استمرار تطور منهجيات التسعير لدى شركات التأمين، حيث تعمل العديد من الشركات على تحسين وتطوير استخدام متغيرات التسعير ضمن نماذجها.

تتوقع الهيئة من شركات التأمين والاكتواريين المعينين الذين لا يزالون لا يستخدمون عوامل التسعير الشائعة المذكورة في نماذج التسعير الخاصة بهم، أن يدرسوا بجدية إمكانية وكيفية تطبيق هذه العوامل في نماذج التسعير الخاصة بهم في المستقبل. يشمل ذلك ضمان توفر وموثوقية البيانات اللازمة لدعم استخدامها الفعال في عملية التسعير.

2-3- نسبة المصروفات (باستثناء العمولة)

لغرض تحديد نسبة المصروفات لتضمينها في معدلات الأقساط، يلتزم الاكتواري المُعين بموجب تعليمات الهيئة بإجراء أربع طرق لاحتساب نسبة المصروفات واختيار النسبة المناسبة مع الأخذ في الاعتبار نتائج الطرق الأربعة. توضح الرسوم البيانية أدناه نتائج الطرق الأربعة المذكورة أعلاه ومقارنتها مع نسبة المصروفات، لكل من تأمين المركبات الإلزامي والشامل.

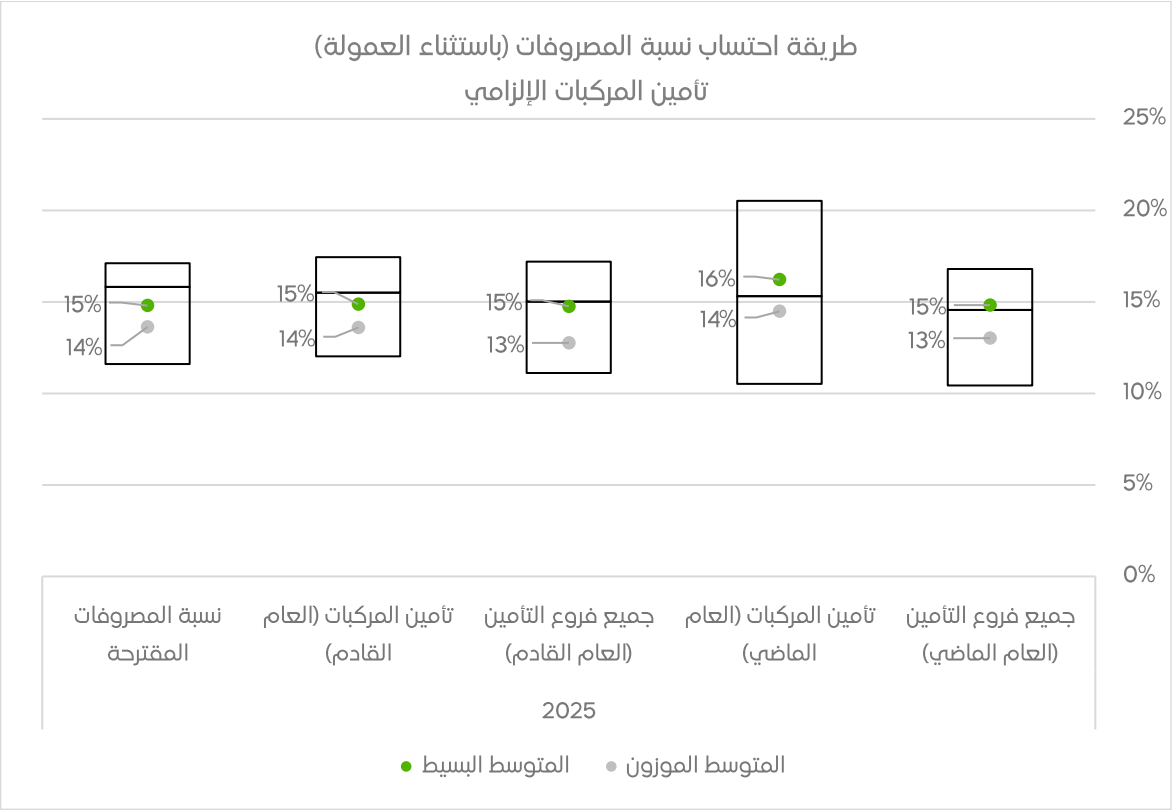
طريقة احتساب نسبة المصروفات (باستثناء العمولة)
تأمين المركبات الإلزامي
25%
20%
15%
10%
5%
0%
15%
14%
15%
14%
15%
13%
16%
14%
15%
13%
نسبة المصروفات المقترحة
تأمين المركبات (العام القادم)
جميع فروع التأمين (العام القادم)
تأمين المركبات (العام الماضي)
جميع فروع التأمين (العام الماضي)
2025
المتوسط البسيط
المتوسط الموزون

طريقة احتساب نسبة المصروفات (باستثناء العمولة)
تأمين المركبات الشامل (غير التأجير التمويلي)
25%
20%
15%
10%
5%
0%
17%
16%
15%
14%
15%
12%
17%
16%
15%
13%
نسبة المصروفات المقترحة
تأمين المركبات (العام القادم)
جميع فروع التأمين (العام القادم)
تأمين المركبات (العام الماضي)
جميع فروع التأمين (العام الماضي)
2025
المتوسط البسيط
المتوسط الموزون

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتسبة لعام 2024م كعامل ترجيح

يتضح أعلاه أن الاكتواريين المُعينين لتأمين المركبات الإلزامي قد اعتمدوا بشكل أكبر على نسب مصروفات تتماشى مع العام القادم. أما بالنسبة للتأمين الشامل، سواء التأجيري أو غير التأجيري، ويبدو أن الاكتواريين المُعينين اعتمدوا بدرجة أكبر على نسب المصروفات الفعلية للعام الماضي، والتي تبدو أعلى من النسب الواردة في خطة الأعمال، الأمر الذي يعكس نهجًا أكثر تحفظًا في التسعير. وقد أشارت بعض شركات التأمين إلى أن محدودية الاعتماد على نسب المصروفات للعام القادم تعود إلى كون هذه النسب لا تزال بانتظار اعتماد الإدارة ضمن عملية إعداد خطة الأعمال. وفي مثل هذه الحالات، سيكون من الضروري إجراء تحديثات في الوقت المناسب للأسعار الفنية فور اعتماد خطة الأعمال، لضمان اتساق التسعير مع الافتراضات المعتمدة.

2-4- مكونات النسبة الإضافية الإجمالية

توضح الرسوم البيانية أدناه مكونات النسبة الإضافية الإجمالية وذلك على أساس المتوسط الموزون، كما هي مشمولة ضمن قسط التأمين الفني النهائي.

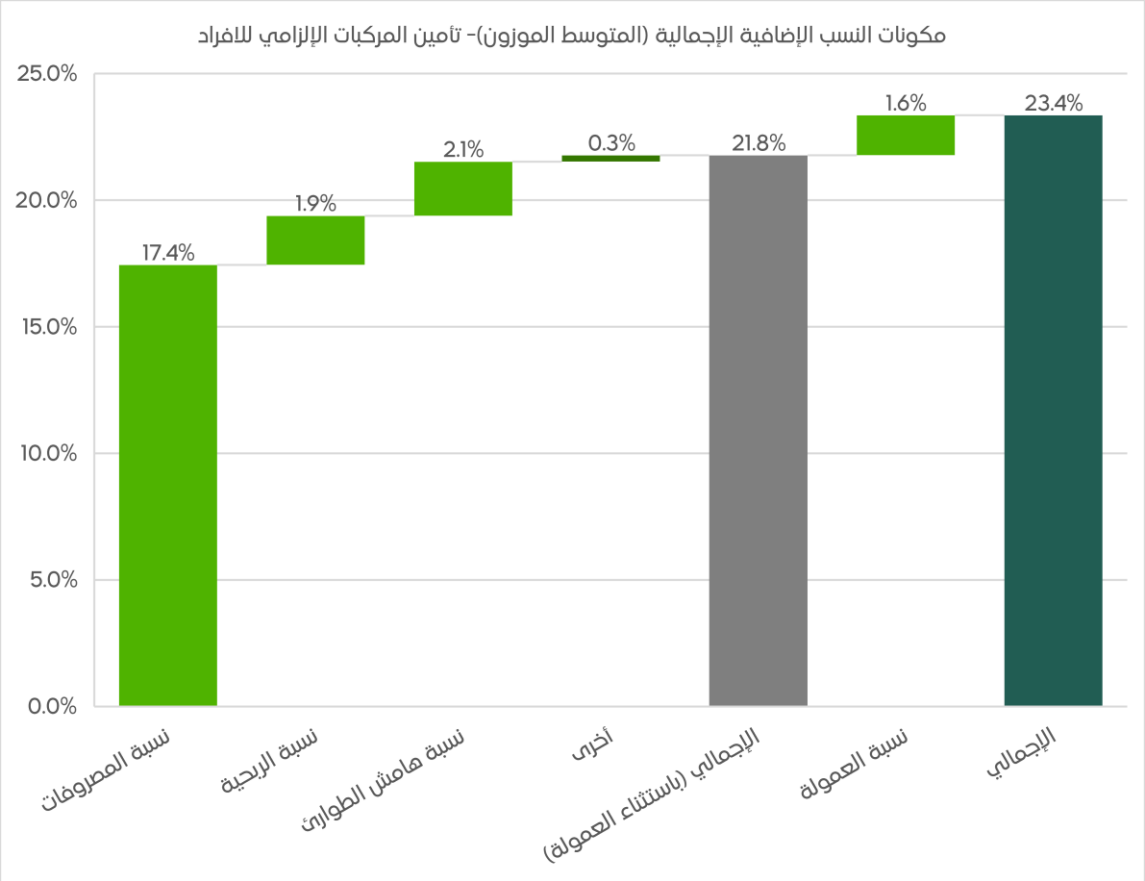

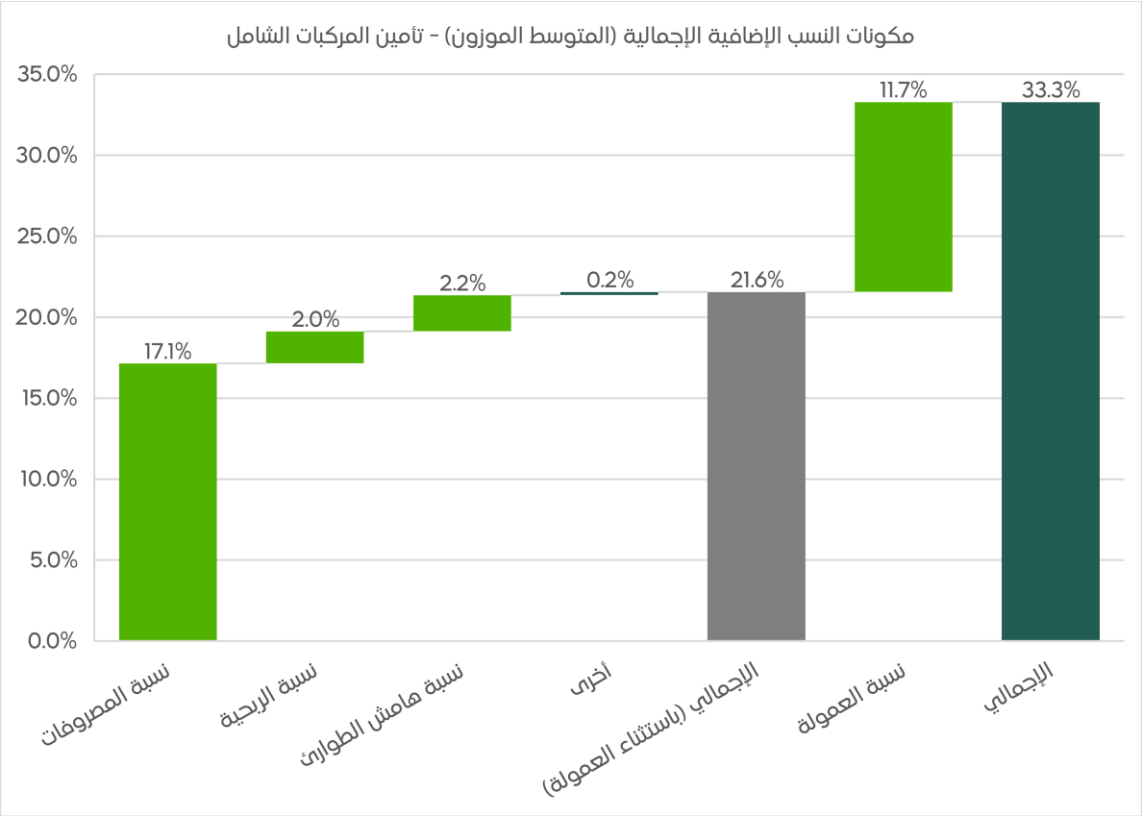

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتسبة من عام 2024م كعامل ترجيح
**بالنسبة لبعض شركات التأمين، يتم التعامل مع الجزء المتبقي كاستثمار—إما مدرج ضمن المصروفات المحددة أو مصنف كـ "أخرى"

كما هو متوقع، يظل أكبر مكون في إجمالي النسبة الأضافية هو نسبة المصروفات لكل من منتجات تأمين المركبات الإلزامي وتأمين المركبات الشامل. وفي المقابل تظل النسبة الإضافية الخاصة بالأرباح والنسب الاحتياطية مستقرة إلى حد كبير لأعمال تأمين المركبات في سوق التأمين. و عند استبعاد نسبة العمولة، يُلاحظ أن النسبة الإضافية للمصروفات لكل من التأمين الإلزامي والشامل تتبع نمطًا مشابهًا، مما يشير إلى أن الهيكل المصروفات الأساسي متسق إلى حدٍ كبير بين المنتجين.

2-5- تكلفة المطالبة لكل مؤمن له ومعدل التضخم

توضح الرسوم البيانية أدناه فرضيات التضخم المطبقة من الاكتواريين المعينين على تكلفة المطالبة لكل مؤمن له بناءً على النتائج الرجعية (التاريخية) لتعكس التغيرات المحتملة في أسعار الأقساط الفنية المستقبلية، مع مقارنتها أيضًا بالفرضيات المستخدمة في العام الماضي.

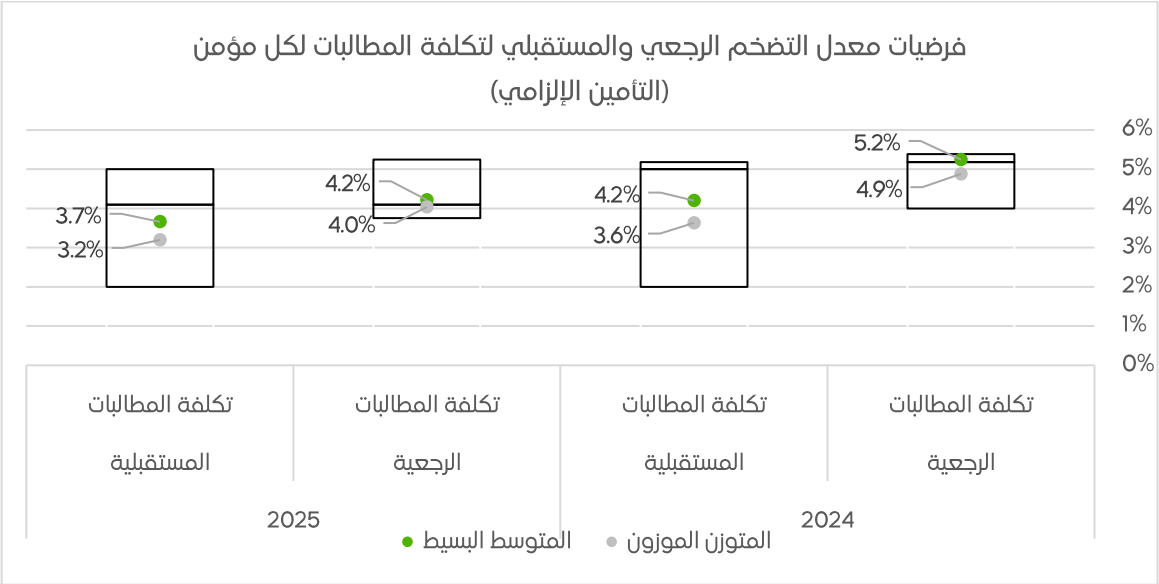

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام إجمالي الأقساط المكتسبة لعام 2024م كعامل ترجيح

بالنسبة للتأمين الإلزامي للأفراد، لوحظ انخفاض طفيف في استخدام اتجاهات/فرضيات معدل التضخم الرجعي (التاريخي) والمستقبلي مقارنة بما اعتمده الاكتواريين المعينين في العام الماضي. كما يعتبر متوسط معدل التضخم المستقبلي أقل من متوسط معدل التضخم أقل من متوسط معدل التضخم الرجعي (التاريخي)، ويعكس ذلك توجها متفائلا في صياغة الافتراضات المستقبلية. وفيما يتعلق بالمقارنة بين المتوسط البسيط والمتوسط الموزون، فإن قيم المتوسط الموزون أقل مما كانت عليه في العام الماضي، وهو ما يتفق مع الملاحظة التي سُجلت العام الماضي، ويُفسر ذلك بأن شركات التأمين الكبرى تتمتع بقدرة أكبر على إدارة التكاليف نتيجة للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

تُظهر الرسوم البيانية أدناه فرضيات الاتجاه المشابهة التي استخدمها الاكتواريون المعينون فيما يخص التأمين الشامل للأفراد.

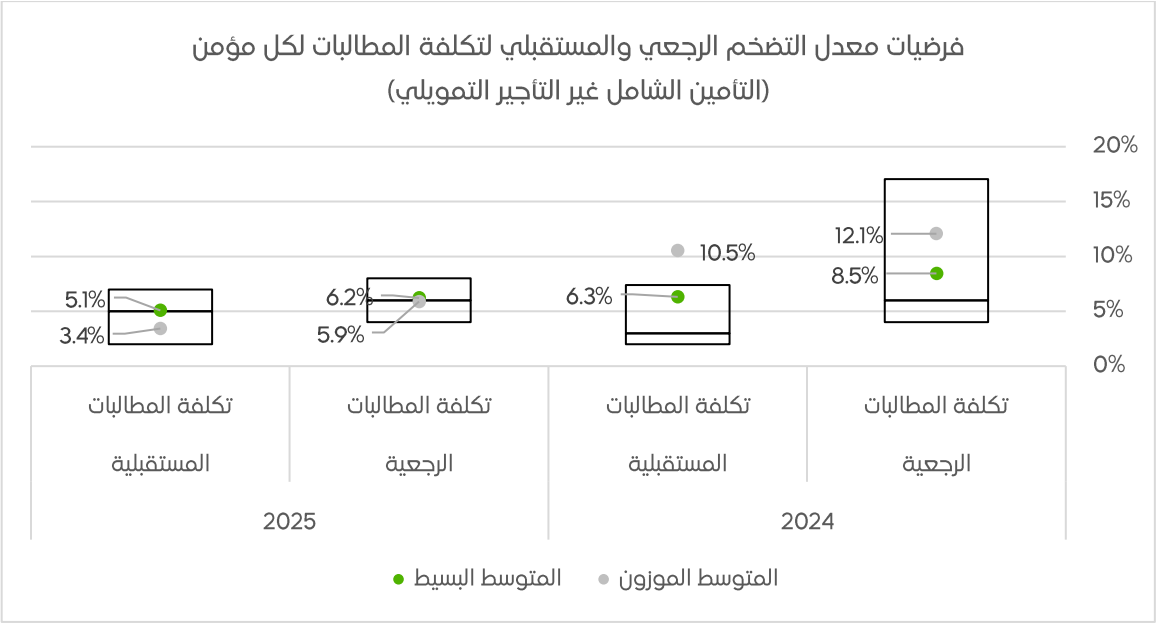

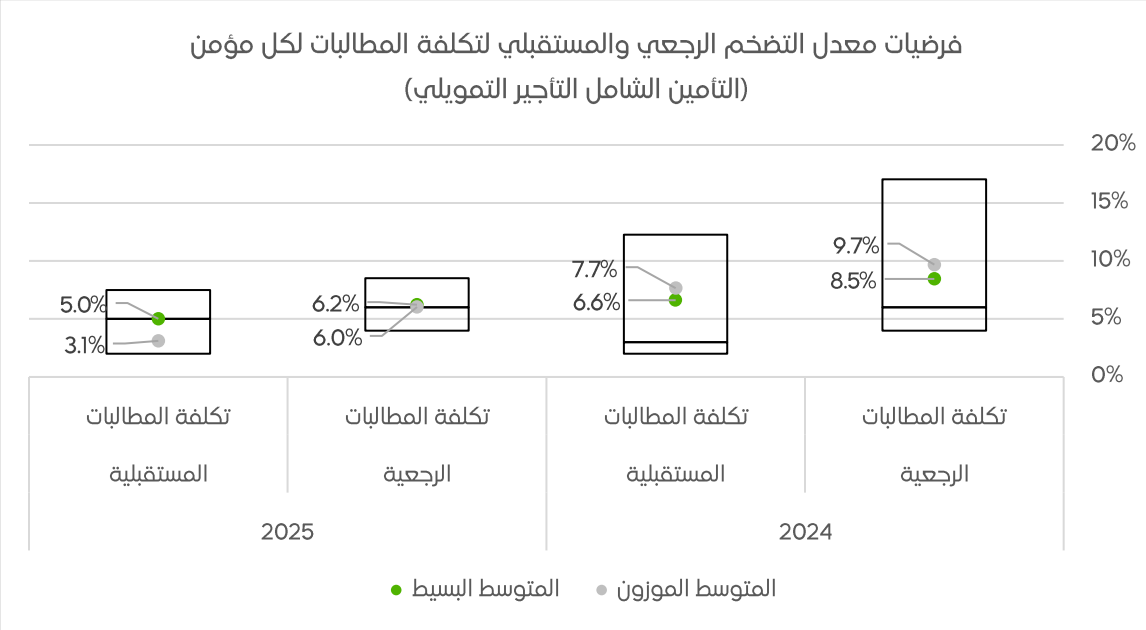

*القيم المتوسطة الموزونة المعروضة في الرسم البياني تم احتسابها باستخدام الأقساط المكتسبة من عام 2024م للتسعير لعامي 2024م و2025م
ملاحظة: تتعلق فرضيات 2024م المذكورة أعلاه إما بالفرضيات المستخدمة في عملية التسعير للعام الماضي أو بتلك التي تم تحديثها منذ ذلك الحين حسب الحالة

بالنسبة للتأمين الشامل للأفراد (غير التأجير التمويلي)، انخفضت المتوسطات بشكل ملحوظ مقارنة بتلك التي استخدمها الاكتواريين المعينين في العام الماضي، لا سيما القيم الموزونة لكل من الفرضيات التاريخية والمستقبلية. علاوة على ذلك، فإن الفرق بين معدل التضخم الرجعي و المستقبلي ليس كبيرًا كما لوحظ في العام الماضي. وفيما يتعلق بالمقارنة بين المتوسط البسيط والمتوسط الموزون، لوحظ انخفاض نسبي في القيم الموزونة مقارنة بالقيم البسيطة، على عكس ما كان عليه الحال في العام الماضي.

فيما يتعلق بالتأمين الشامل للأفراد (التأجير التمويلي) فقد رصدت ملاحظات مشابهة؛ إلا أن الانخفاض في القيم الموزونة أقل وضوحًا مما تم رصده في للتأمين الشامل للأفراد (غير التأجير التمويلي). ومن المثير للاهتمام، أنه بخلاف العام الماضي، فإن القيم البسيطة والمتوسطة الموزونة المستخدمة لكل من التأجير التمويلي وغير التأجير التمويلي متوافقة تمامًا هذا العام.

في سياق التسعير الاكتواري، يمكن أن تكون هذه التغيرات ذات أهمية، وقد تؤدي إلى تغييرات جوهرية في أسعار أقساط التأمين الفنية للشركات من عام إلى آخر.

وتتوقع الهيئة من الاكتواريين المُعينين دعم جميع التغييرات الجوهرية في الفرضيات بتقديم مبررات واضحة وشرح مفصل لتأثير هذه التغييرات للإدارة العليا والإدارات المعنية بتفصيل كافٍ.

2-6- خصم عدم وجود مطالبات

يتم تطبيق نظام خصم عدم وجود المطالبات (NCD) الحالي منذ منتصف عام 2018م، وقد تم إدخال بعض التحسينات عليه منذ اعتماده، وذلك لمعالجة الملاحظات والتحديات الناشئة ولتلبية الأهداف الاستراتيجية. يوضح الرسم البياني أدناه نسبة حاملي وثائق التأمين المستحقين للخصم خلال السنوات الخمس الماضية، استنادًا إلى بيانات الربع الثالث من 2025م المقدمة من شركة نجم.

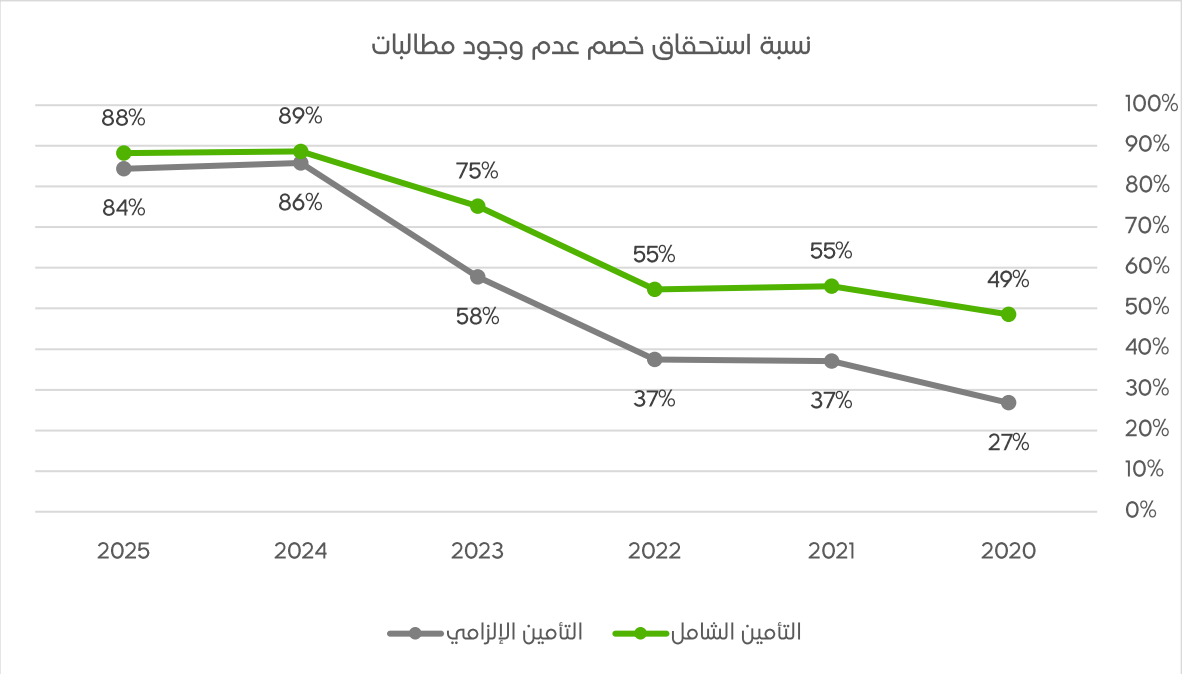

المصدر: إحصاءات شركة نجم
بيانات 2025م حتى الربع الثالث

يُلاحظ على مر السنوات، أن نسبة المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات في وثائق التأمين الشامل للمركبات أعلى بشكل ملحوظ من وثاق التأمين الإلزامي، ومع ذلك، في عام 2024م، أصبحت نسب الاستحقاق متقاربة جدًا لكلا الوثيقتين، وهو ما استمر في 2025م. ويرجع هذا التحول الكبير خلال العامين الماضيين بشكل رئيس إلى تبسيط معايير خصم عدم وجود مطالبات في الربع الأخير من عام 2023م، حيث أصبح الآن يعتمد بشكل كبير على سجل المطالبات للمؤمن عليه، بينما كان في السابق يشمل أيضًا التزام حامل الوثيقة بتجديد التأمين لجميع المركبات المسجلة باسمه/ـها.

مقارنة بالاستحقاق الفعلي لخصم عدم وجود مطالبات الموضح أعلاه، يعرض الرسم البياني أدناه توزيع خصم عدم وجود مطالبات المفترض من قبل الاكتواريين المعينين كجزء من عملية التسعير الخاصة بهم لعام 2025م.

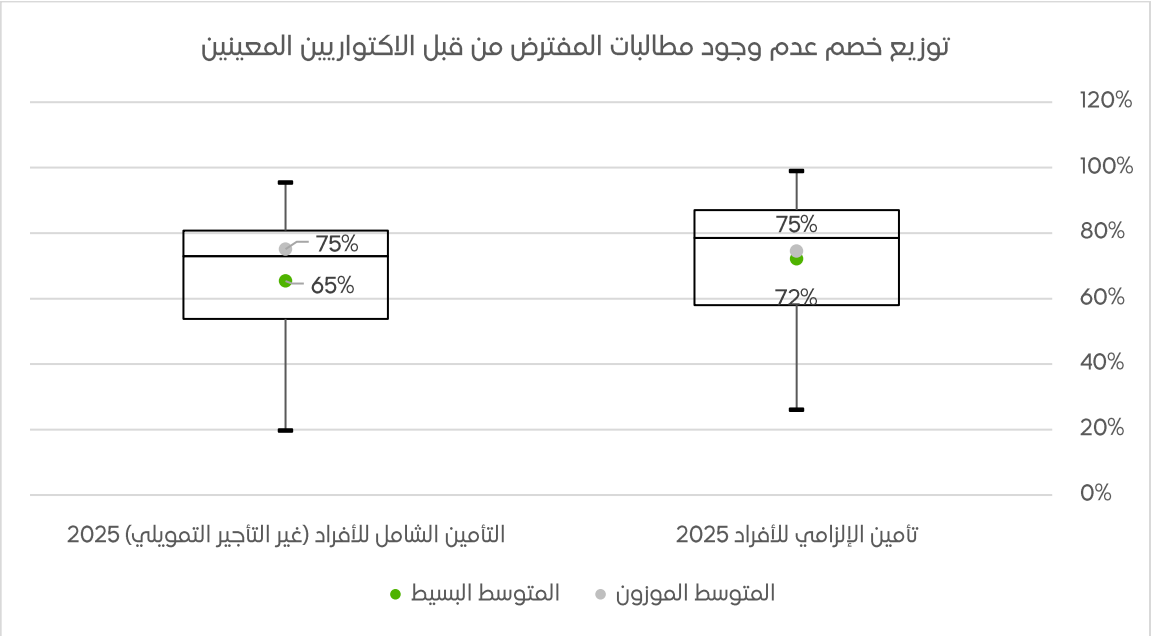

يمكن ملاحظة فروقات جوهرية بين بين نسب الاستحقاق الفعلي والمفترض لخصم عدم وجود مطالبات (NCD)، ويظهر الفرق بين نسب الاستحقاق الفعلي والمفترض لخصم عدم وجود مطالبات - حسب المتوسطات البسيطة أو الموزونة - إلى أن قطاع التأمين على المركبات ككل يقلل بشكل ملموس من تقديرات فرضيات استحقاق خصم عدم وجود مطالبات الخاص به. وبصفة خاصة، قد تحتاج شركات التأمين الواقعة في الطرف الأدنى من النطاق الربعي الموضح أعلاه إلى التحقق من فرضياتها حسب الأولوية.

من الاعتبارات المهمة الأخرى في التسعير هي نسبة السائقين المؤهلين لكل مستوى من مستويات خصم عدم وجود مطالبات، أي من سنة واحدة حتى خمس سنوات. توضح الرسوم البيانية أدناه متوسط نسبة الاستحقاق لكل مستوى، بشكل منفصل للتأمين الإلزامي والتأمين الشامل على المركبات بحسب بيانات نجم.

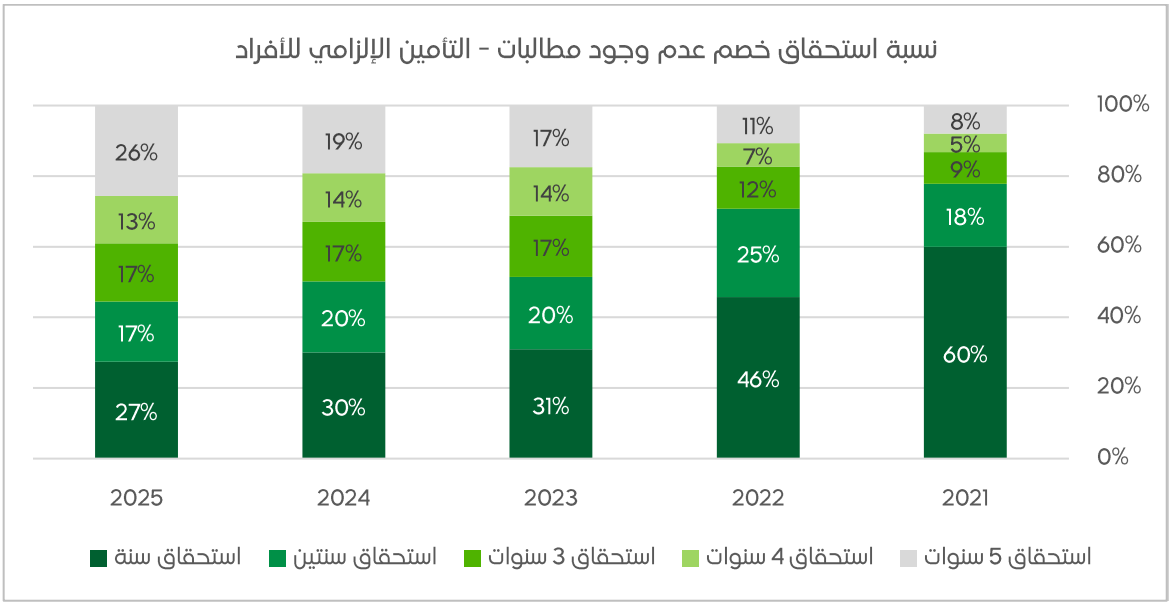

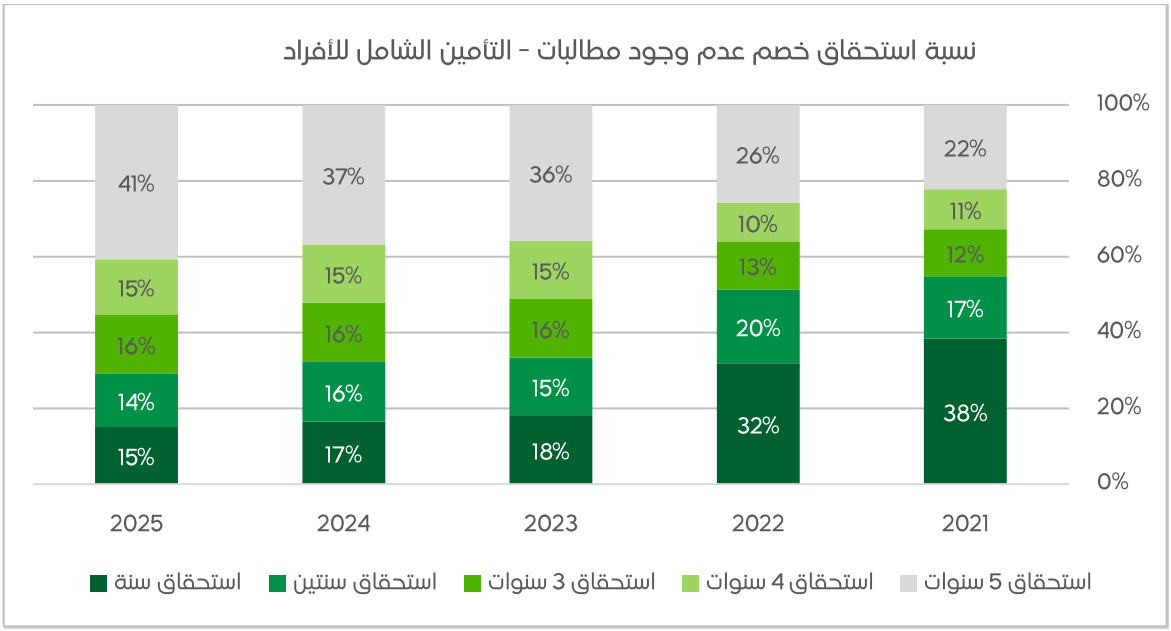

المصدر: بيانات نجم لعام 2025 حتى نهاية الربع الثالث

يُلاحظ أنه في كل من التأمين الإلزامي والشامل للمركبات، تتزايد نسبة حاملي وثائق التأمين المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات "استحقاق سنتين وما فوق" سنويًا وحتى عام 2024م، ويمكن أن تكون أحد الاعتبارات المهمة التي يمكن أن يستخدمها الاكتواري المُعين في وضع الفرضيات. كما يدل ذلك على وعي السائقين بالحفاظ على سجل قيادة آمنة، وهي سمة إيجابية ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تحسين معايير القيادة ورفع مستوى السلامة المرورية.

منذ عام 2023م، وفيما يتعلق بالتأمين الشامل للأفراد، كانت نسبة الأفراد الحاصلين على خصم عدم وجود مطالبات "استحقاق 5 سنوات" هي الأعلى بين المستحقين لخصم عدم وجود مطالبات. ومن المحتمل أن يعود ذلك إلى التعديلات التي تمت على قواعد الخصم في الربع الأخير من عام 2023م المذكورة أعلاه. تسلط التحولات الوارد ذكرها أعلاه الضوء على حاجة الاكتواريين المعينين لمتابعة هذه التغيرات بانتظام، وعكس تلك التغيرات في التسعير الفني، وتحديث معدلات الأقساط في الوقت المناسب.

بالمقارنة مع ما سبق، تُظهر الرسوم البيانية أدناه الافتراضات التي استخدمها الاكتواريين المعينين فيما يتعلق بتوزيع الوثائق المؤهلة لخصم عدم وجود مطالبات(NCD) عبر مختلف مستويات الخصم.

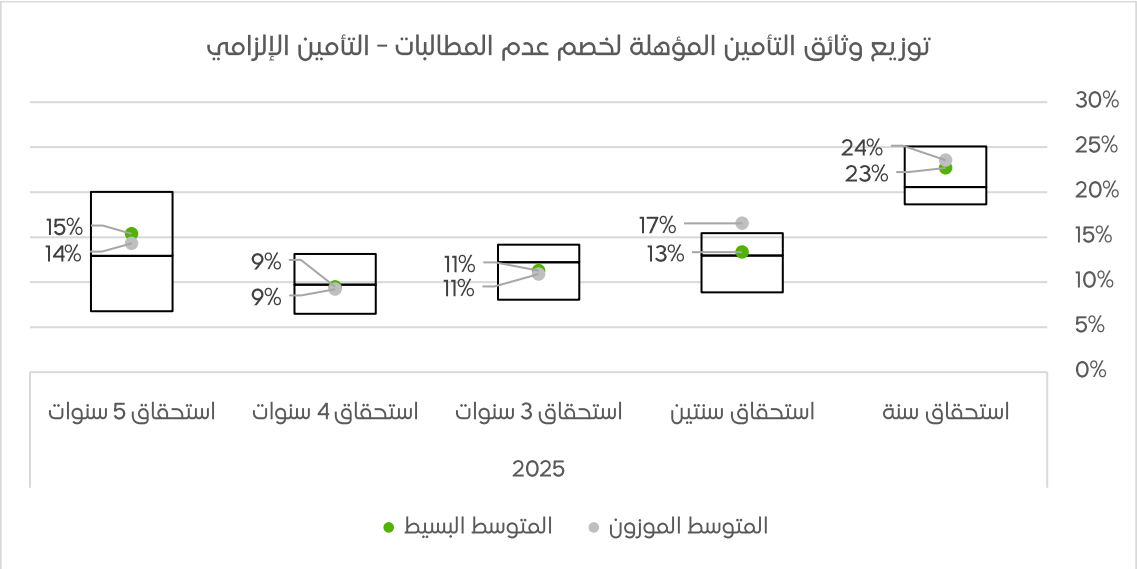

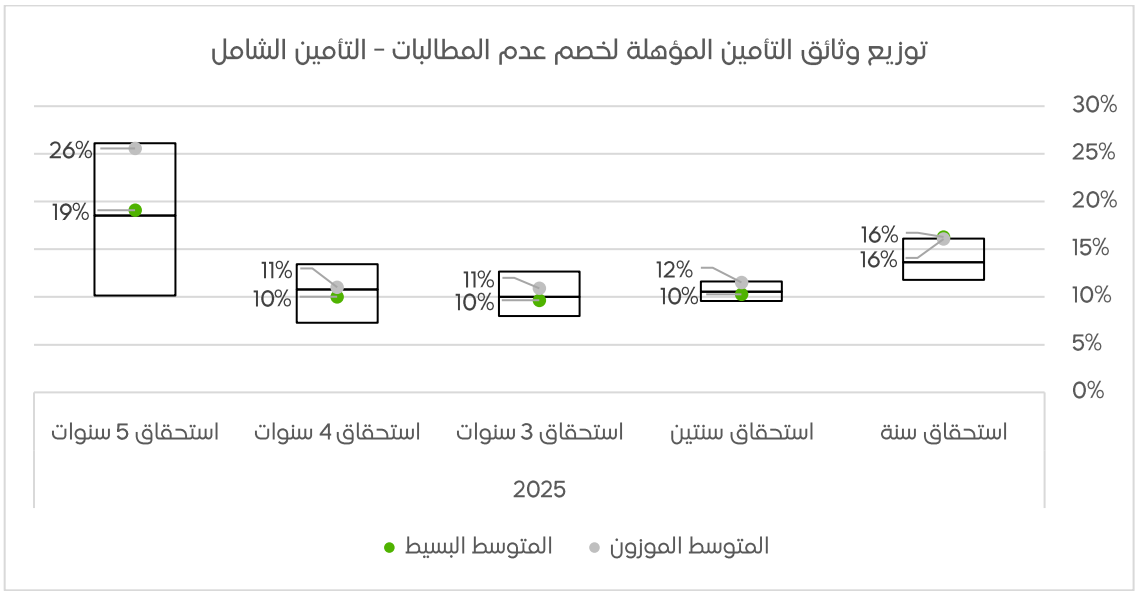

يمكن ملاحظة اختلافات جوهرية بين التوزيع الفعلي لخصم عدم المطالبة (NCD) والتوزيع المفترض لكل من وثائق التأمين الإلزامي والتأمين الشامل. ويظهر الفرق الأكثر وضوحًا في مستوى "استحقاق 5 سنوات"، حيث تكون النسب المفترضة، سواء على أساس المتوسط البسيط أو المتوسط الموزون، أقل بكثير مما هو ملاحظ فعليًا.

تتوقع الهيئة من الاكتواريين المعيّنين مراجعة افتراضاتهم المتعلقة بتوزيع الوثائق عبر المستويات المختلفة لخصم عدم وجود المطالبات، وإجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب.

2-7- معامل المصداقية

توفر نظرية المصداقية إطارًا لتحديد درجة الاعتماد على سجل المطالبات السابقة لحامل الوثيقة مقارنة بسجل المطالبات السابقة لجميع المؤمن لهم. فمن الناحية العملية، تعكس المصداقية مدى الثقة الإحصائية في مجموعة معينة من البيانات الفعلية.

يوضح الرسم البياني أدناه أن "عدد المركبات " هو المقياس الأكثر استخدامًا لتحديد مستوى المصداقية للسنوات السابقة لوثائق الشركات.

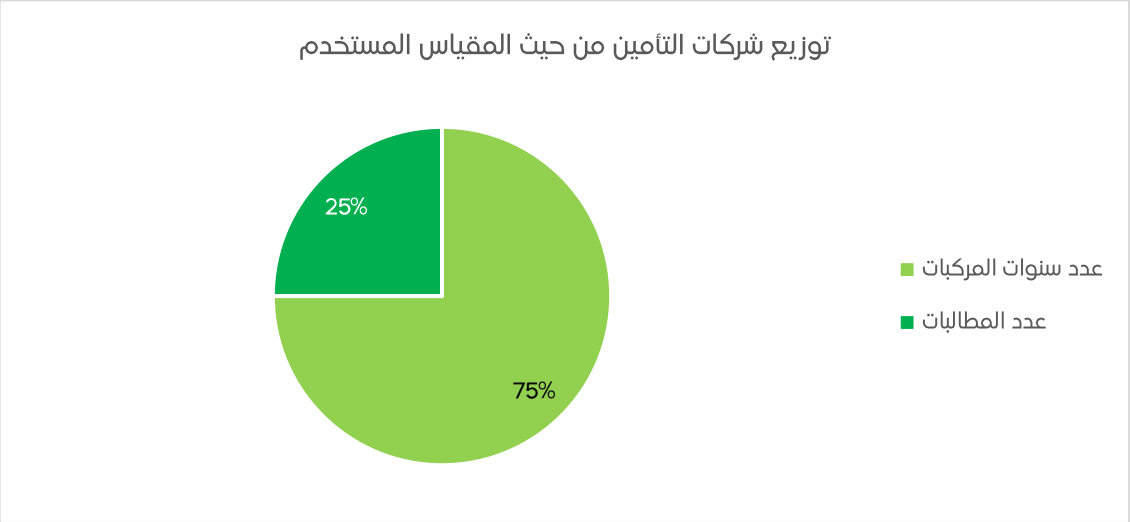

يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد المركبات وعدد المطالبات للوثائق الجديدة، المستخدمة كأساس من قبل الاكتواريين المعينين لتحديد معامل مصداقية معين.

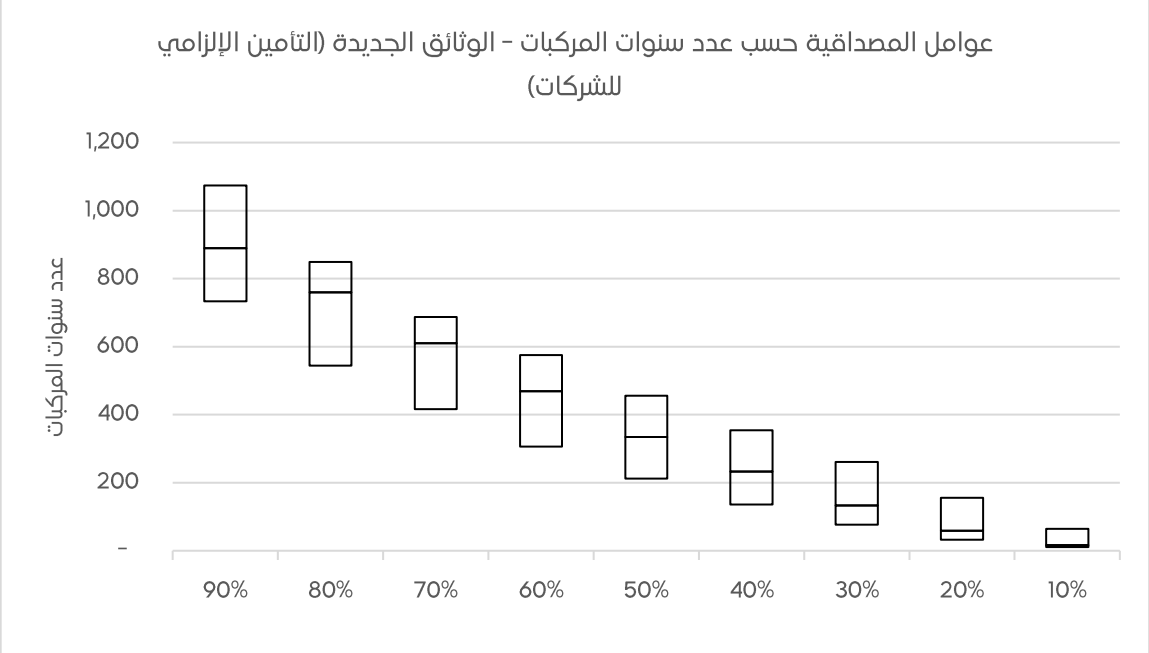

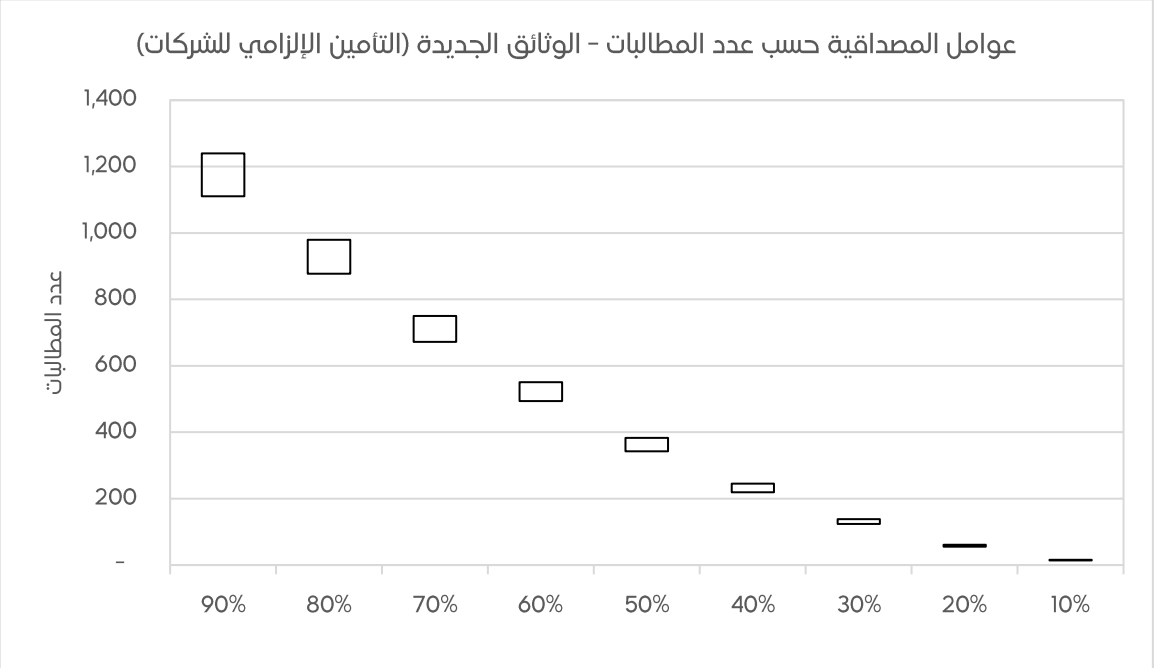

كما يظهر بالرسوم البيانية أعلاه، وفيما يخص تأمين المركبات الإلزامي للشركات يمكن ملاحظة قيم متقاربة لكل من سنوات المركبات وعدد المطالبات عند مستوى معين من المصداقية. ويشير ذلك إلى أن الجهات التي تعتمد عدد المطالبات كمقياس لتحديد مصداقية الخبرة التأمينية ستحتاج إلى عدد أكبر بكثير من عدد المركبات للوصول إلى نفس مستوى المصداقية مقارنة بالاكتواريين المعينين الذين يعتمدون عدد المركبات كمقياس. ويمكن أن يؤدي هذا الاختلاف المنهجي إلى نتائج تسعيرية مختلفة بشكل جوهري لوثيقة تأمين شركات واحدة.

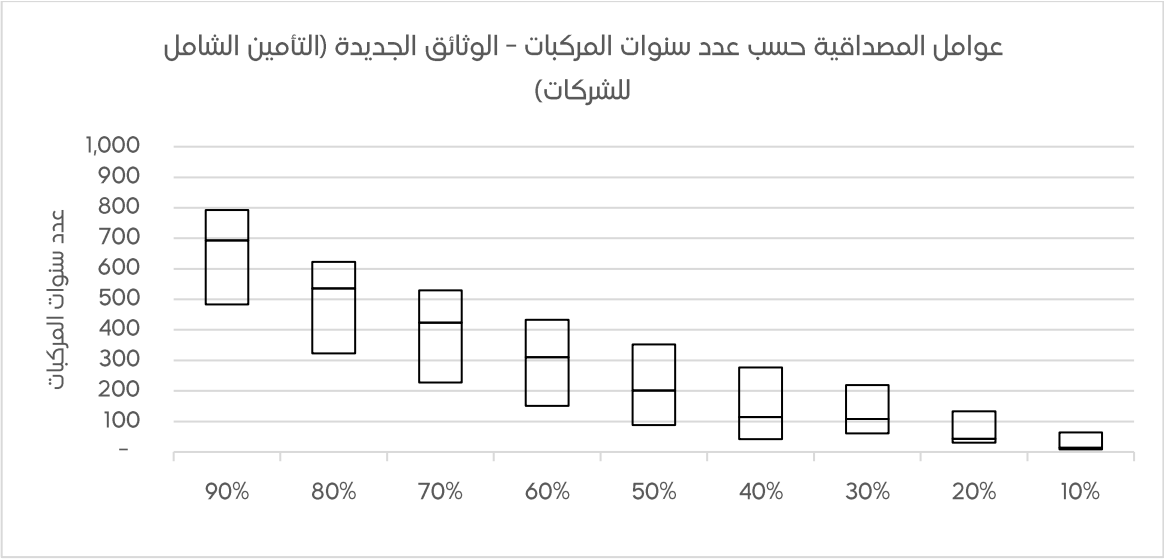

عند مقارنة التأمين الإلزامي بالتأمين الشامل (غير التأجير التمويلي) للشركات وبالنظر إلى عدد سنوات المركبات، يبدو أن قيم المصداقية الأعلى تُمنح لوثائق التأمين الشامل مقارنة بوثائق التأمين

الإلزامي عند نفس عدد سنوات المركبات، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى ارتفاع معدل المطالبات في وثائق التأمين الشامل.

2-8- مساهمة الإدارة الاكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الاكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلةٍ من المراحل الأربعة الرئيسة لإعداد تقارير تسعير تأمين المركبات، وهي: توفير البيانات والتحقق من صحة البيانات والتحليل وإعداد التقارير ومراجعتها ومقارنتها بتقرير تسعير المركبات المعد العام الماضي.

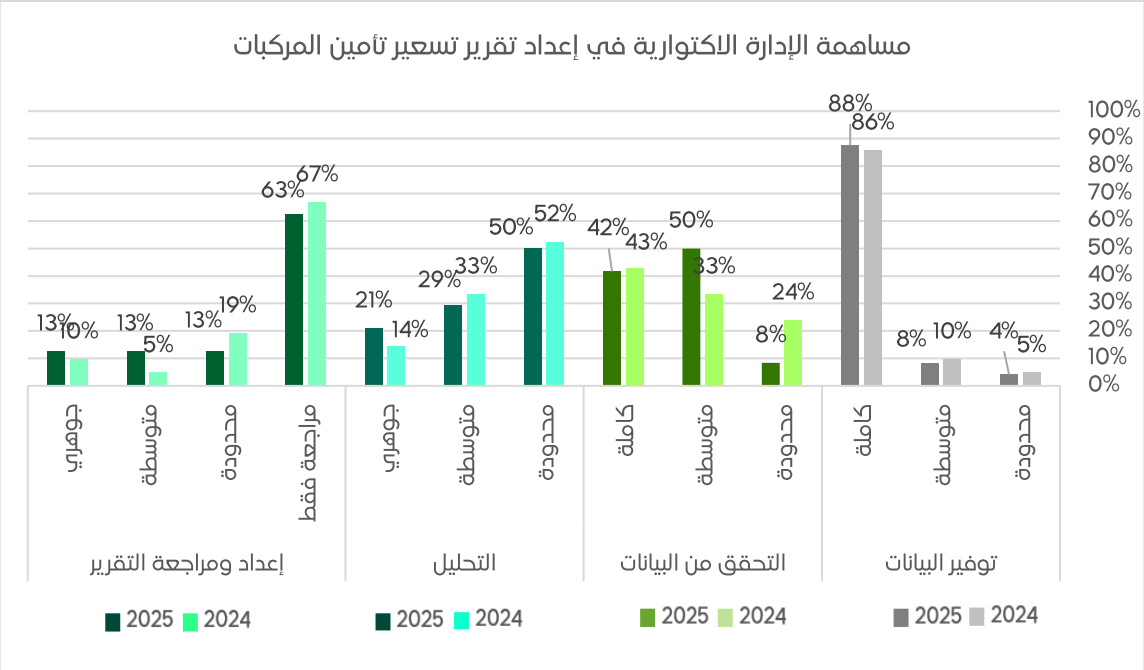

كما لوحظ في تقارير التسعير للتأمين الصحي، تظهر الإدارات الاكتوارية الداخلية في تقرير التسعير للتأمين المركبات مشاركة قوية في مرحلتي توفير البيانات والتحقق منها، بينما تظل مساهمتها في مرحلتي التحليل وإعداد التقرير محدودة نسبيًا على الرغم من وجود تحسن ملحوظ.

وعلى عكس تقرير التسعير للتأمين الصحي، حيث أدت ثلاث إدارات إكتوارية داخلية على الأقل دورًا كبيرًا أو مهمًا في إعداد تقرير التسعير، فقد أدت ستة إدارات إكتوارية داخلية على الأقل دورًا كبيرًا أو مهمًا في إعداد تقرير تسعير لتأمين المركبات .

وبشكل عام، رغم أن مستوى المساهمة في مرحلتي التحليل وإعداد التقرير لا يزال أقل من توقعات الهيئة، فإن التحسينات الملحوظة في كل التقريرين تشير إلى تزايد مساهمة الإدارات الاكتوارية الداخلية.

تتوقع الهيئة أن يتزايد دور الإدارة الاكتوارية في كل شركة تأمين تدريجيًا ليشمل جميع المجالات، بحيث يُنظر إلى مساهمتها العامة في عملية التسعير كمساهمة جوهرية. وعلى وجه الخصوص، تتطلع الهيئة إلى تفعيل دور جميع الإدارات الاكتوارية الداخلية في مرحلة التحليل، ليتبع ذلك تعزيز دورها في إعداد ومراجعة تقارير التسعير الاكتواري، مما سيؤدي بدوره إلى دعم التطور المهني للإدارة الاكتوارية الداخلية للشركة، خاصة للمرشحين الاكتواريين العاملين ضمن هذه الإدارات.

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الاكتوارية الداخلية، لتمكينها من أداء دور كبير في إعداد التقرير الإلزامي المذكور أعلاه.

3- تقارير التسعير الاكتواري – تأمين الحماية والادخار

3-1- تأمين الحماية والادخار للأفراد – فرضيات اختبار الربحية

تتعلق بعض المتطلبات المدرجة في المادة (39) من ضوابط الأعمال الاكتوارية بإجراء اختبار للربحية لمنتجات الحماية والادخار للأفراد. يغطي هذا القسم الفرضيات التي يستخدمها الاكتواري المُعين لإجراء اختبارات الربحية.

3-1-1- فرضية المصروفات (باستثناء العمولة)

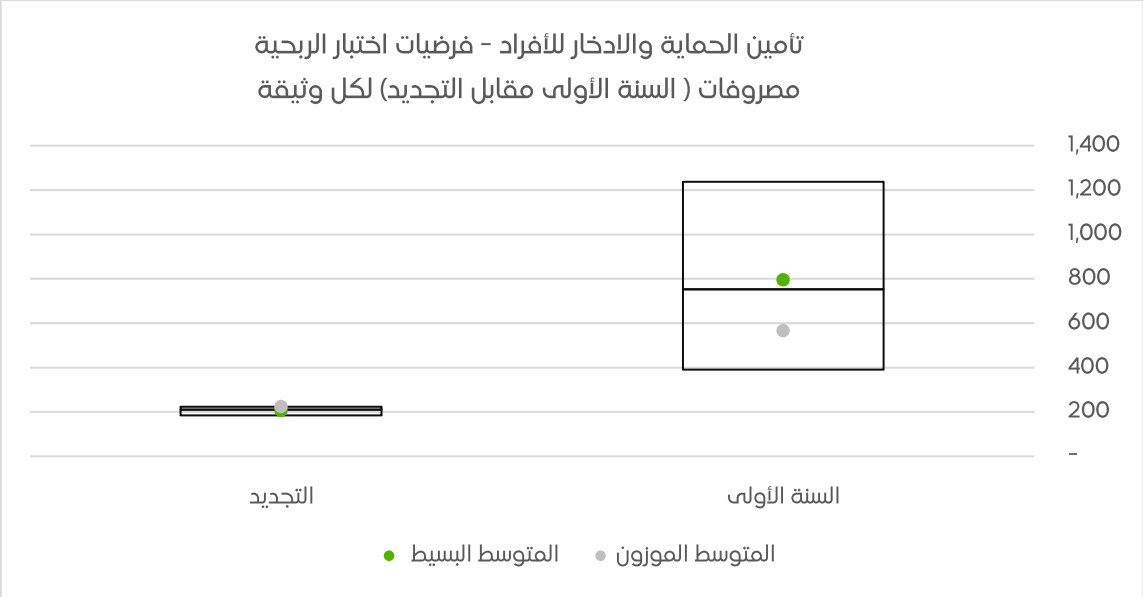

* تستخدم القيم المتوسطة الموزونة في الرسوم البيانية إجمالي الأقساط المكتتبة لعام 2024م كعوامل ترجيح لتحليل اختبار الربحية

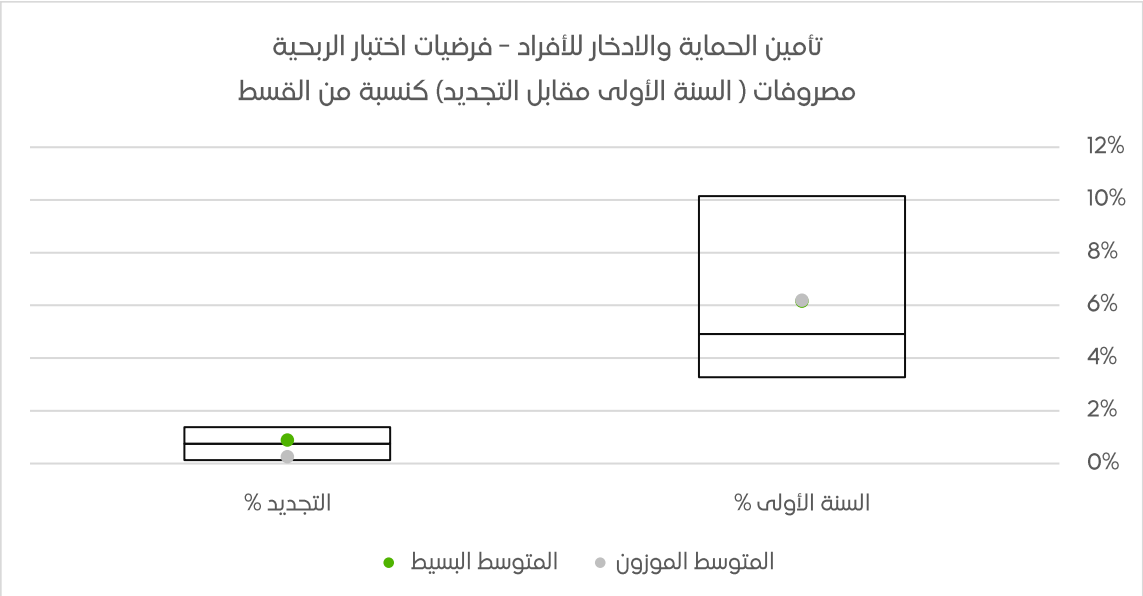

توضح الرسوم البيانية أعلاه تباين فرضيات المصروفات خلال السنة الأولى بين شركات التأمين بشكل كبير. ومع ذلك، يمكن ملاحظة نطاق أضيق بكثير بالنسبة لمصروفات التجديد المفترضة. وقد يرجع ذلك إلى اختلاف حجم الأعمال بين شركات التأمين، حيث تتمتع بعضها بحجم أعمال أفضل من غيرها، وبالتالي انخفاض تكاليف الاستحواذ في السنة الأولى مقارنة بغيرها.

تتوقع الهيئة من الاكتواري المُعين أن يواصل مراقبة مصروفات الشركة، وأن يعكس تلك المستويات عند وضع الفرضيات بشكل مناسب.

3-1-2- رسوم إدارة الإستثمار

يوضح الرسم البياني أدناه رسمًا بيانيًا لرسوم إدارة الاستثمارات كما قدمتها شركات التأمين.

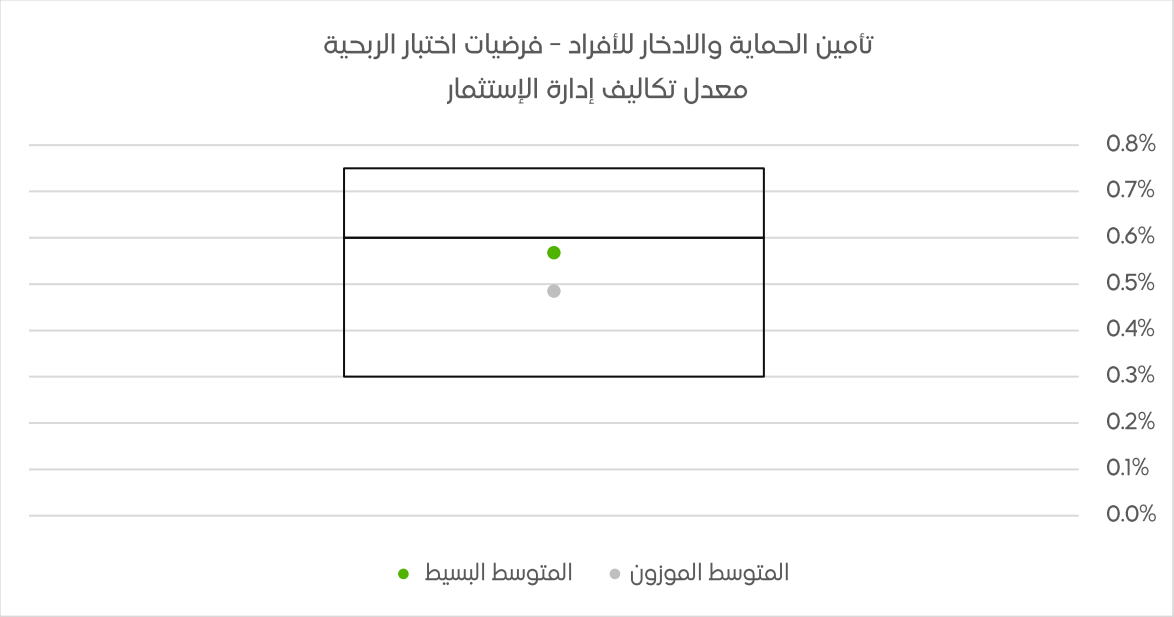

حسب الرسم البياني أعلاه يتضح انه يوجد اختلافًا في فرضيات رسوم إدارة الإستثمار بين شركات التأمين، وذلك ضمن نطاق ربعي ضيق نسبيًا مع كون الوسيط قريبًا من 0.6% من قيمة الصندوق، ويمكن أن تؤثر الفروق الطفيفة في رسوم إدارة الإستثمار على جاذبية منتجات التأمين الأساسية لحاملي الوثائق.

3-1-3- معدل التضخم

يوضح الرسم البياني أدناه فرضيات معدل التضخم الذي تحدده شركات التأمين

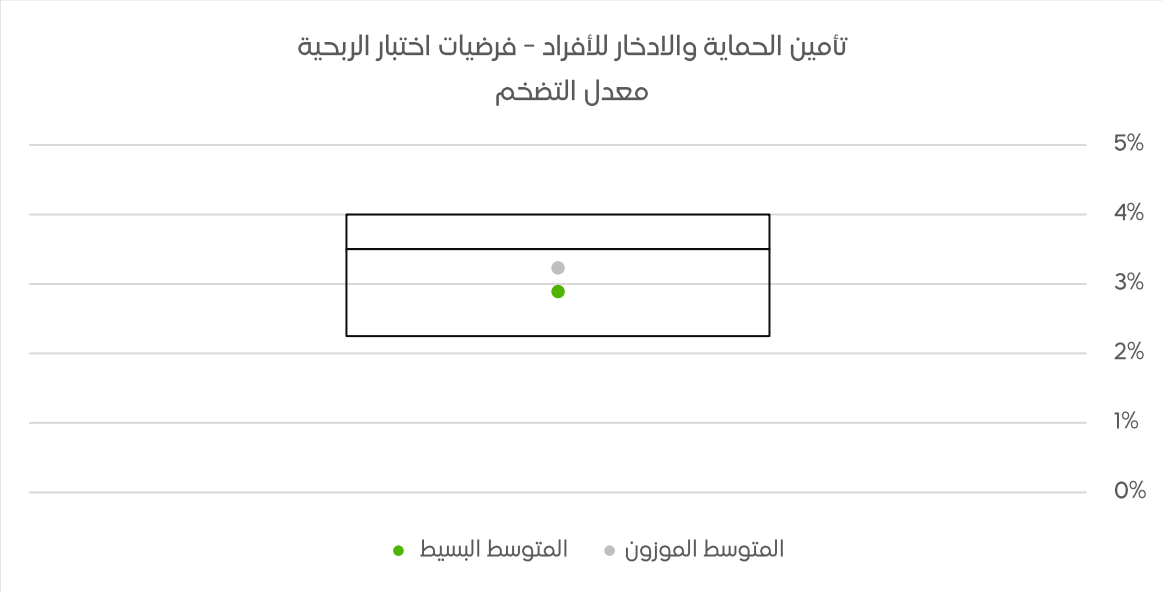

يتضح من الرسم البياني أعلاه أنه، على عكس ما لوحظ في تقارير التسعير الاكتوارية في العام الماضي، يوجد الآن تباين ملحوظ في فرضيات معدل التضخم بين شركات التأمين.

تتوقع الهيئة من الاكتواري المعين أن يواصل مراقبة فرضيات التضخم المطبقة لمعرفة مدى معقوليته، وأن يدعم الفرضية المستخدمة بالإشارة إلى مؤشرات السوق الموثوقة والنتائج التاريخية لتحليل التكاليف للشركة.

3-1-4- معدل الوفيات

يوضح الرسم البياني أدناه توزيع مصادر جداول الوفيات التي تستخدمها شركات التأمين لتأمين الحماية والادخار للأفراد، كما يبرز الأماكن التي تم فيها إجراء تعديل على جدول الوفيات الأصلي المُستمد من مصدرٍ معين.

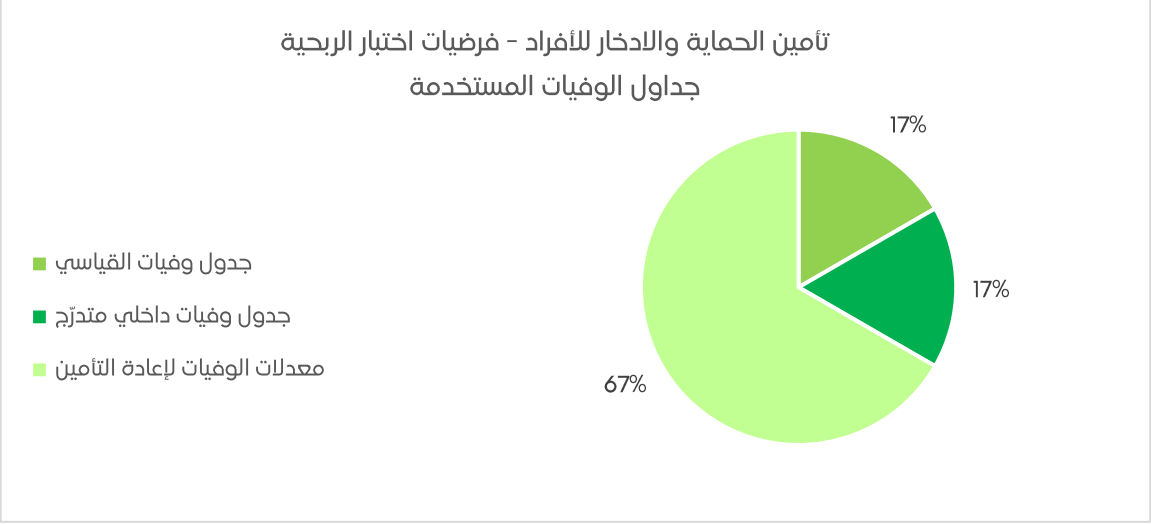

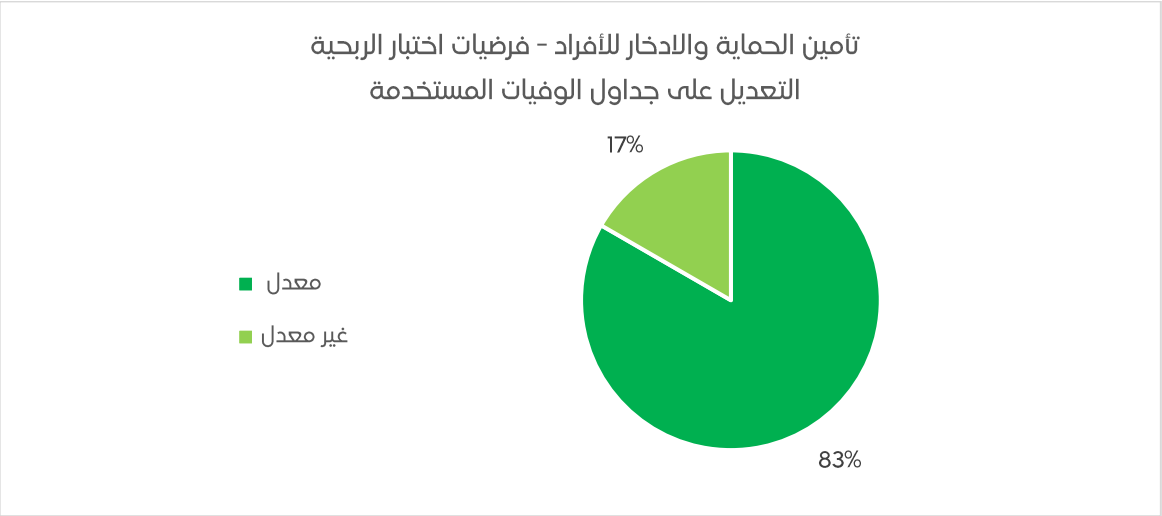

يتضح أنه بسبب عدم توفر جدول وفيات محلي، فقد اعتمد 67% من شركات التأمين على مدخلات شركات مُعيدي التأمين في هذا الافتراض، مع قيام معظمهم بإجراء تعديلات عليها، ويُلاحَظ تنوعًا أكبر هذا العام في جداول الوفيات المستخدمة، حيث تطبق بعض الشركات جدول الوفيات القياسي بينما تستخدم شركات أخرى جدولًا داخليًا متدرجًا.

تتوقع هيئة التأمين من كل إكتواري معين أن يواصل تقييم مدى ملاءمة معدلات الوفيات المستخدمة، وإجراء التعديلات باستخدام التقدير المهني مع مراعاة الخبرة المستجدة.

3-1-5- معدل الخصم

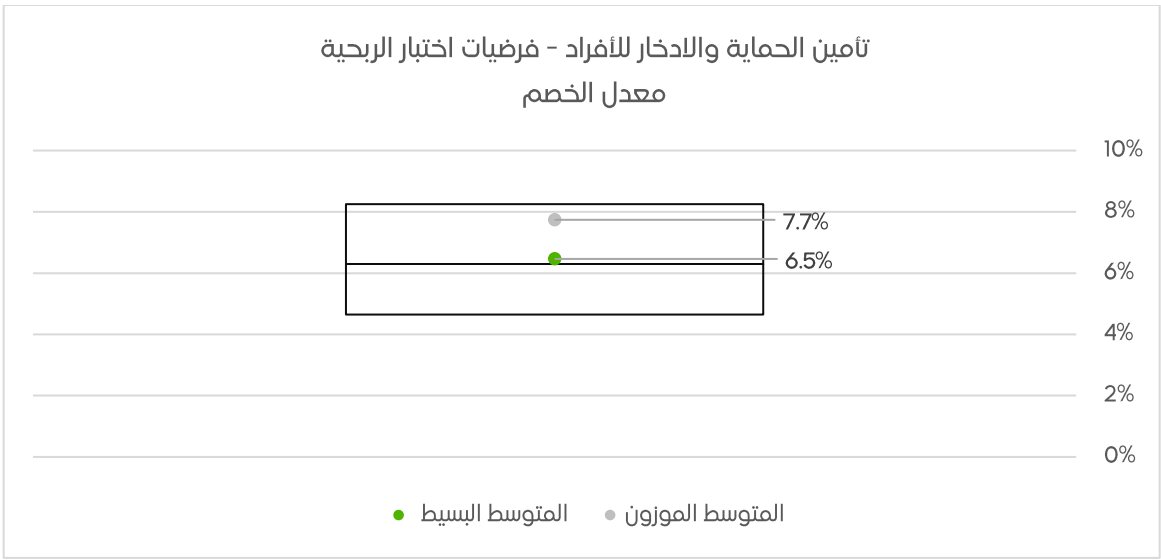

يوضح الرسم البياني أعلاه أن فرضيات معدل الخصم متباينة بشكل كبير بين شركات التأمين، ومن المتوقع أن يؤثر ذلك بشكل جذري على نتائج اختبار الربحية. علاوة على ذلك، وبالمقارنة بالعام الماضي، فقد ارتفع متوسط معدل الخصم، مما يتماشى مع التغيرات التي طرأت على البيئة الاقتصادية.

تتوقع الهيئة أن يبذل الاكتواري المعين العناية الواجبة مع مراعاة ظروف السوق عند اختيار معدل الخصم لغرض اختبار الربحية وأن يكون قادرًا على تبرير اختياره، بما يشمل أي تغييرات تطرأ عليه عامًا بعد عام.

3-1-6- العائد الاستثماري

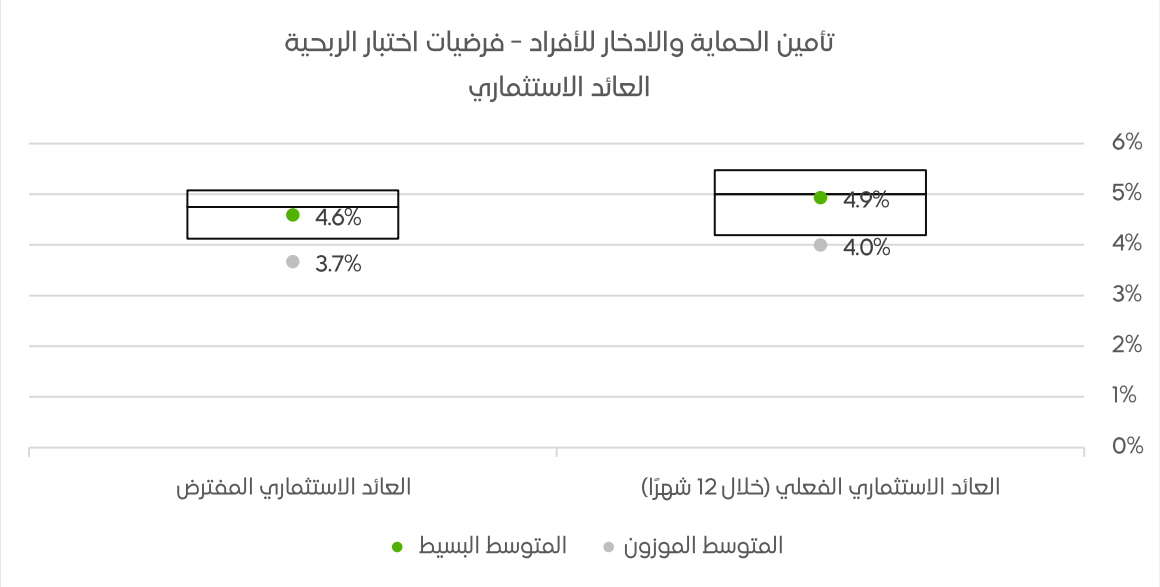

يعرض الرسم البياني أعلاه مقارنة بين العائد الاستثماري الفعلي الملحوظ على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية ومعدلات العائد الاستثماري المتوقعة المستخدمة في اختبار الربحية لمنتجات الحماية والادخار للأفراد، وتشير تلك المقارنة إلى بعض التحفظ في الأداء الاستثماري المفترض مقارنة بالأداء الفعلي الأخير.

تتوقع الهيئة من الاكتواري المُعين أن يكون قادرًا على تبرير فرضية العائد الاستثماري المُستخدمة، بما في ذلك أي تعديلات مُدخلة عليها، مع مراعاة السياسة الاستثمارية للشركة، وعروض المنتجات، والأوضاع الاقتصادية.

3-1-7- معدلات الانسحاب

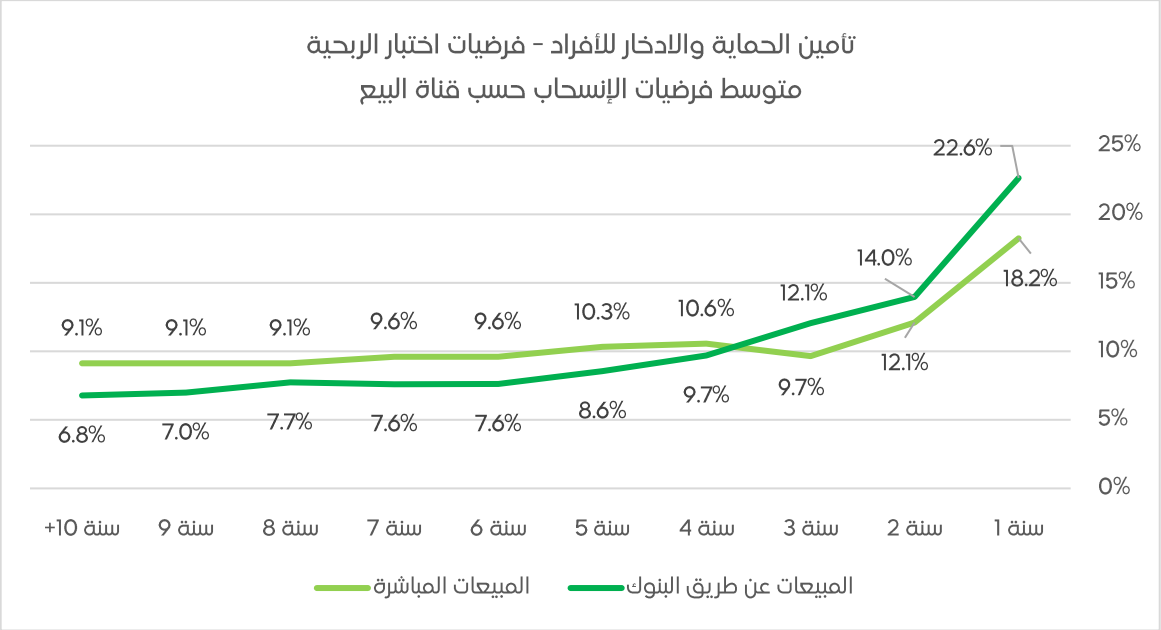

يوضح الرسم البياني أعلاه فرضيات معدلات الانسحاب السنوية لأعمال تأمين الحماية والادخار للأفراد حسب قنوات البيع كمتوسط بسيط لجميع شركات التأمين، وعلى عكس ما ورد في تقارير التسعير الاكتوارية في العام الماضي، يتضح أنه في السنة الأولى، كانت فرضية معدل الانسحاب لقنوات البيع المباشرة أقل بصورة ملحوظة من فرضية التأمين عبر البنوك، ويتغير هذا بحلول العام الرابع عند افتراض انخفاض معدلات الانسحاب لقناة التأمين عبر البنوك. ويتقلص الفارق في السنوات اللاحقة، مع بقاء افتراض معدل الانسحاب لقناة المبيعات عن طريق البنوك أقل من نظيره لقناة المبيعات المباشرة.

3-2- تأمين الحماية والادخار للمجموعات

3-2-1- مصدر تسعير تأمين الحماية والادخار للمجموعات على مدى الاثني عشر شهرًا الماضية

يوضح الرسم البياني أدناه مدى اعتماد شركات التأمين على المدخلات الخارجية، في شكل معدلات المخاطر أو خبرة التسعير، لتسعير أعمال الحماية والادخار للمجموعات، كما يوضح التوزيع حسب كل من عدد الوثائق وإجمالي الأقساط المكتتبة.

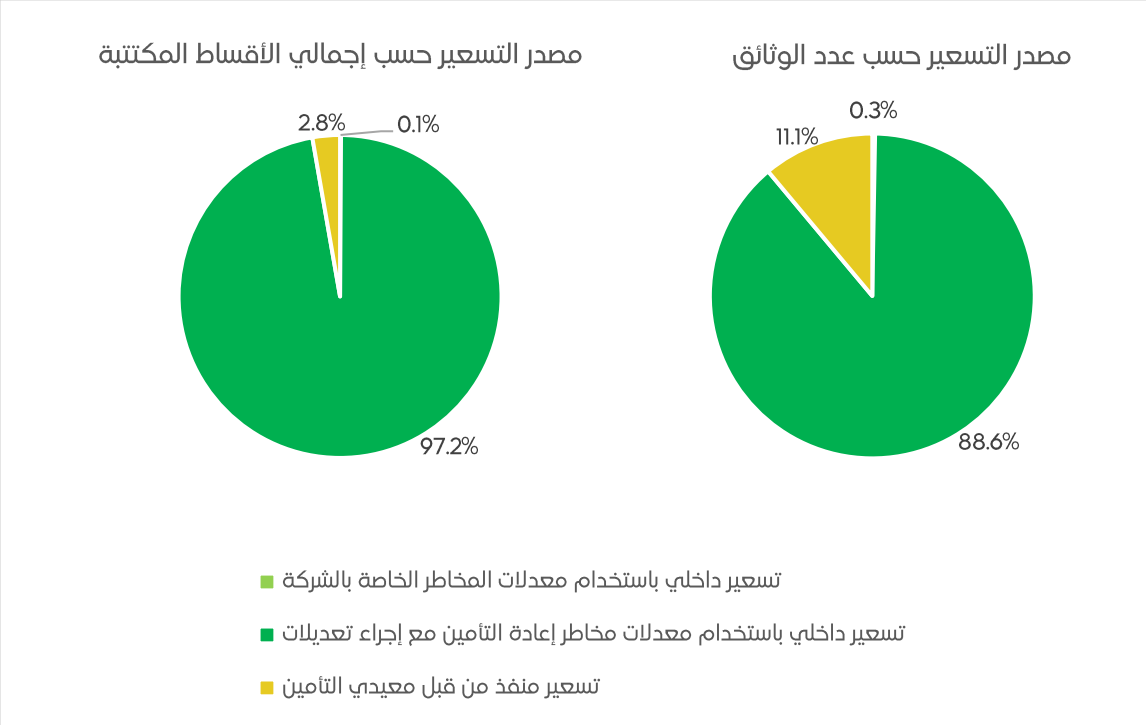

يشير الرسم البياني إلى أن غالبية أنشطة التسعير في الشركة تعتمد على معدلات المخاطر الصادرة عن شركات إعادة التأمين الخاصة بهم، مع بعض التعديل.

يخضع جزء محدود فقط من المحفظة للتسعير الكامل من جانب شركات إعادة التأمين، وهو أمر لا يتوافق مع توقعاتنا، ورغم عدم أهمية ذلك من حيث عدد الوثائق ونسبة الأقساط، ويجدر بالذكر أن شركة تأمين واحدة على الأقل قامت بمحاولة إجراء عملية تسعير أعمال الحماية والادخار للمجموعات داخليًا بالكامل.

تتوقع الهيئة من جميع شركات التأمين الاستثمار في تطوير قدرات التسعير الفني الداخلي من خلال الاستفادة من تجربة محفظتها الخاصة ونشر الخبرة الاكتوارية الداخلية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير السوق، عند الاقتضاء.

3-2-2-نسبة العمولة

يوضح الرسم البياني أدناه العمولة الفعلية المكتسبة مُعبرًا عنها بالنسبة المئوية من القسط المكتسب للسنوات الثلاث الأخيرة من محفظة الحماية والادخار للمجموعات، على النحو الموضح في تقارير تسعير الحماية والادخار للمجموعات لعام 2025م.

3-2-3-تأمين المجموعات

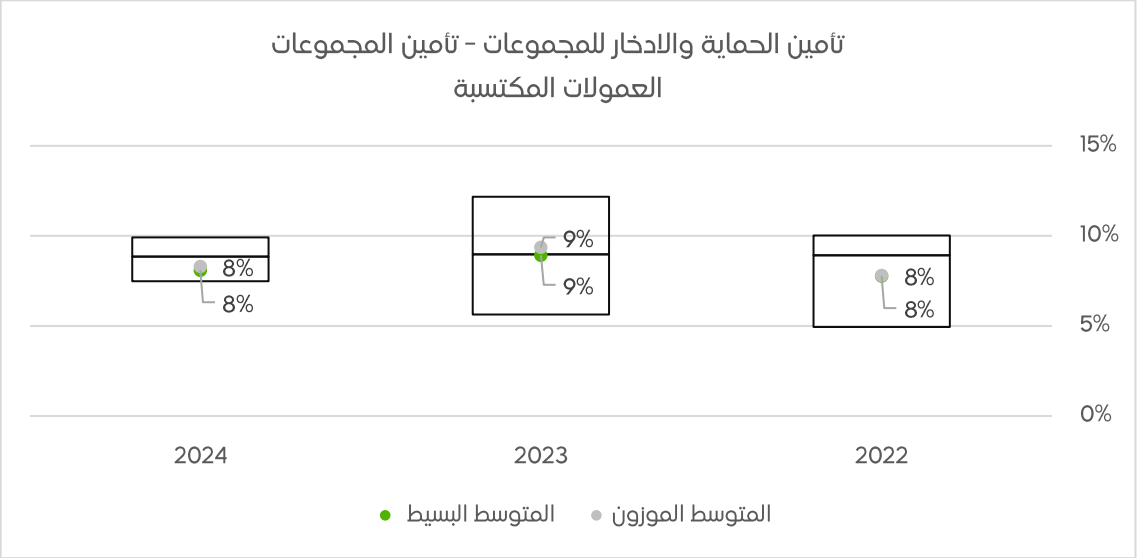

*تستخدم القيم المتوسطة الموزونة في الرسم البياني إجمالي الأقساط المكتتبة كعامل ترجيح.

يُلاحَظ أنه على الرغم من اختلاف نطاق العمولة إلى حد ما من سنةٍ إلى أخرى، إلا أن متوسط القيم (البسيطة والموزونة) ظل مستقرًا نسبيًا.

3-2-4-تأمين المجوعات الائتماني

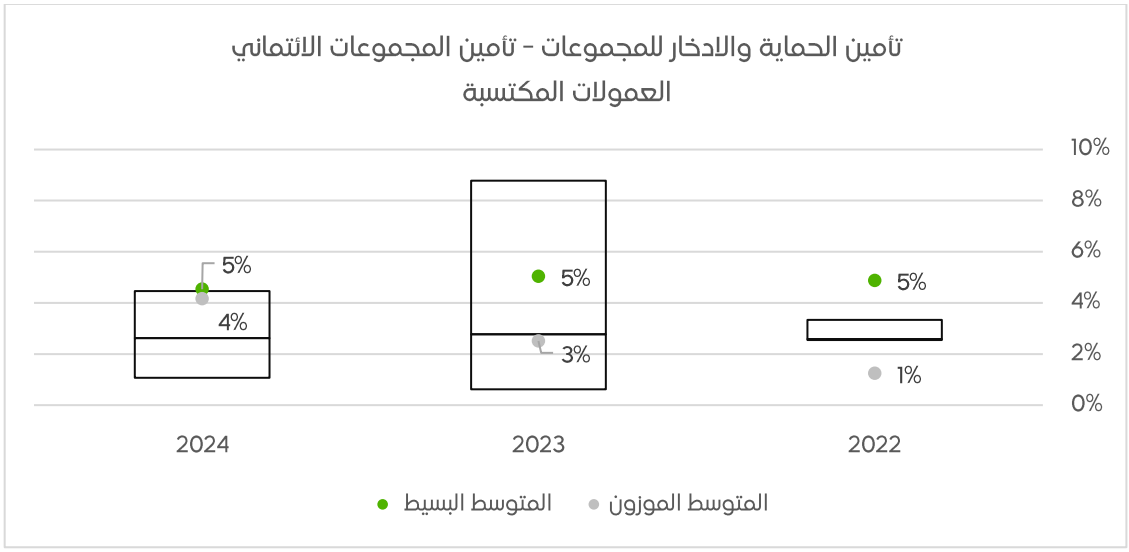

*تستخدم القيم المتوسطة الموزونة في الرسم البياني إجمالي الأقساط المكتتبة كعامل ترجيح.

عند المقارنة بما لوحظ في تأمين المجموعات، يتضح أن قيم العمولات في تأمين المجموعات الائتماني تكون أقل بوجهٍ عام، وعلاوةً على ذلك، تشير انخفاضات نسب العمولات الموزونة إلى أن شركات التأمين الكبرى تنجح في الحصول على عمولات أدنى من نظيراتها الصغيرة، إما بفضل قوة تفاوض أفضل، أو فعالية أعلى للمبيعات المباشرة، أو من خلال الجمع بين العاملين، الأمر الذي يمكنها من الحفاظ على مستويات أسعار منخفضة وتعزيز قدرتها التنافسية.

3-2-5-مكونات النسبة الإضافية الإجمالية (باستثناء العمولات)

يوضح الرسم البياني أدناه مكونات النسبة الإضافية الإجمالية على أساس المتوسط الموزون، والمضمنة في قسط التأمين الفني النهائي، باستثناء الضرائب والزكاة.

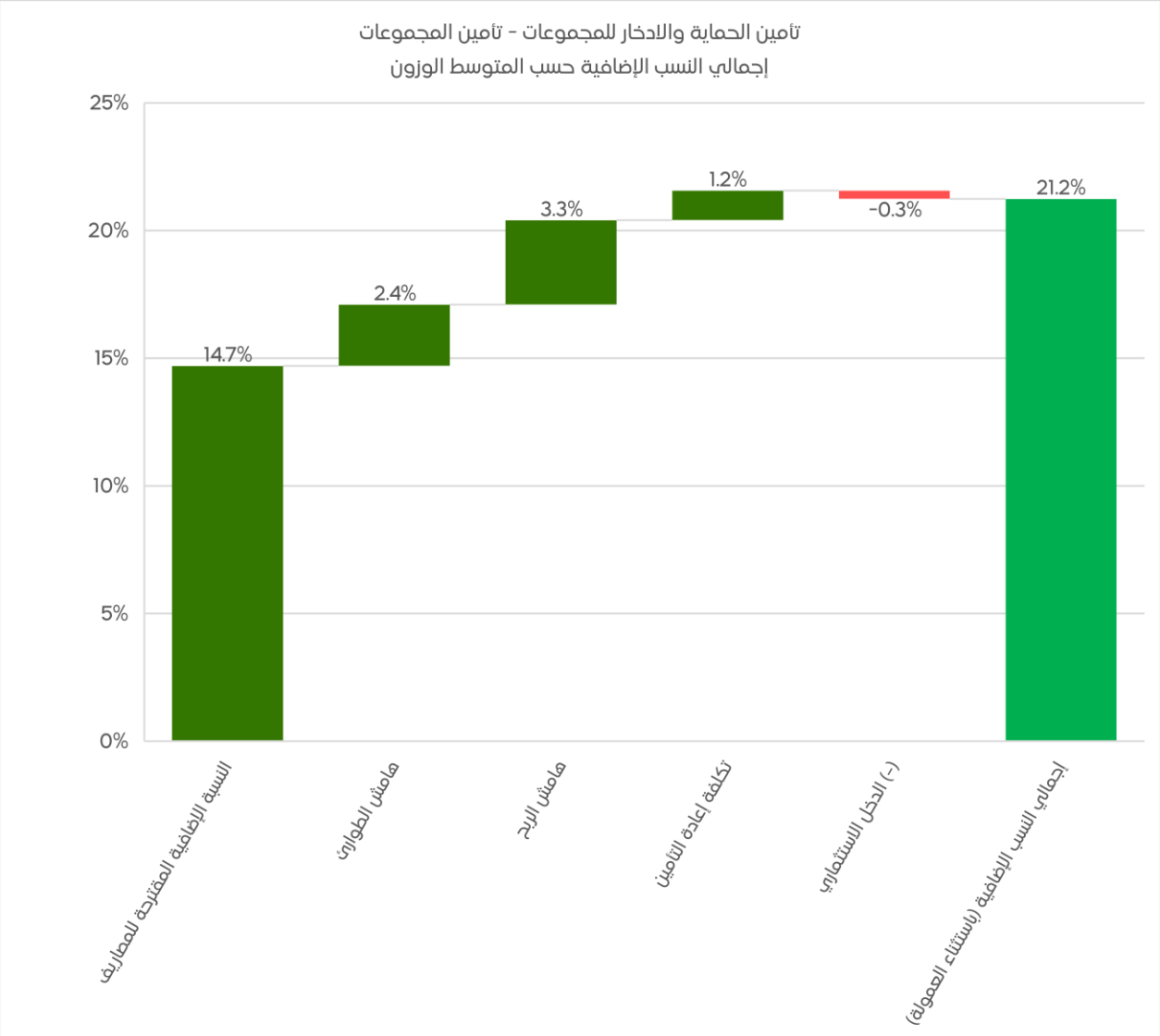

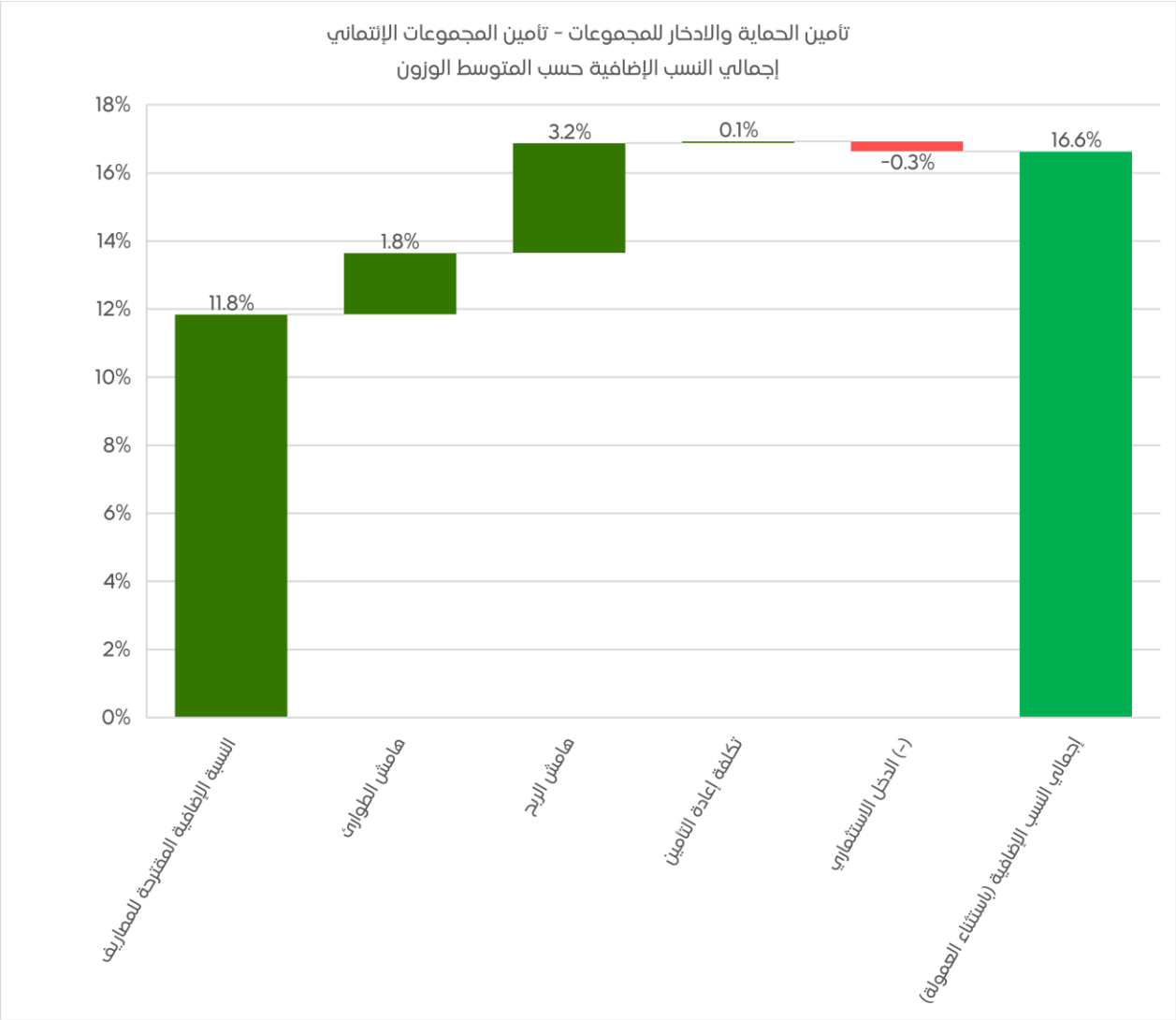

كما هو متوقع، فإن أكبر مكون في إجمالي النسبة الإضافية هو نسبة المصروفات، في حين يوجد بعض التعويض من خلال نسبة العائدات الاستثمارية المتوقعة، ويلاحظ أن الرسم البياني أعلاه متأثر إلى حدٍ كبير بشركات التأمين ذات الحصة الأكبر، وقد يكون تركيب النسبة الإضافية لدى شركات التأمين الأصغر مختلفًا جوهريًا عن ما هو موضح أعلاه، لا سيما فيما يتعلق بمكون نسبة المصروفات. ويوفر هذا المقياس معيارًا مرجعيًا مهمًا للشركات ذات الحصة الأصغر، مما يساعدها على إدراك التحديات التنافسية التي تواجهها بشكل أفضل.

تتوقع الهيئة من الاكتواري المعين أن يراقب عن كثب الفرضيات المذكورة أعلاه للنسب الإضافية لأعمال تأمين المجموعات وتأمين الحماية الائتماني للمجموعات مع تطور الخبرة بمرور الوقت وتحديث هذه الفرضيات في الوقت المناسب، مع مراعاة نتائج التحليلات الأخرى التي أجراها الاكتواري المعين، وبالنسبة لفرضيات النسب الإضافية للمصروفات، يُتوقع مراعاة نتائج تقرير دراسات الخبرة، أما بالنسبة للنسب الإضافية الاحتياطية، يمكن للاكتواري المعيَّن أن ينظر في مدى

مناسبة مواءمة المنهجية مع منهجية احتساب تعديل المخاطر المستخدمة لأغراض الاحتياطيات الفنية الاكتوارية.

3-2-6-عدد عوامل التسعير

تشجع الهيئة الاكتواري المُعين على الاستمرار في البحث عن عوامل تسعير جديدة تساهم في تطوير وتحسين دقة التسعير في قطاع التأمين بالمملكة، يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد عوامل التسعير التي تستخدمها شركات التأمين لتسعير وثائق تأمين الحماية والادخار للمجموعات في عام 2025م حسب نوع التأمين.

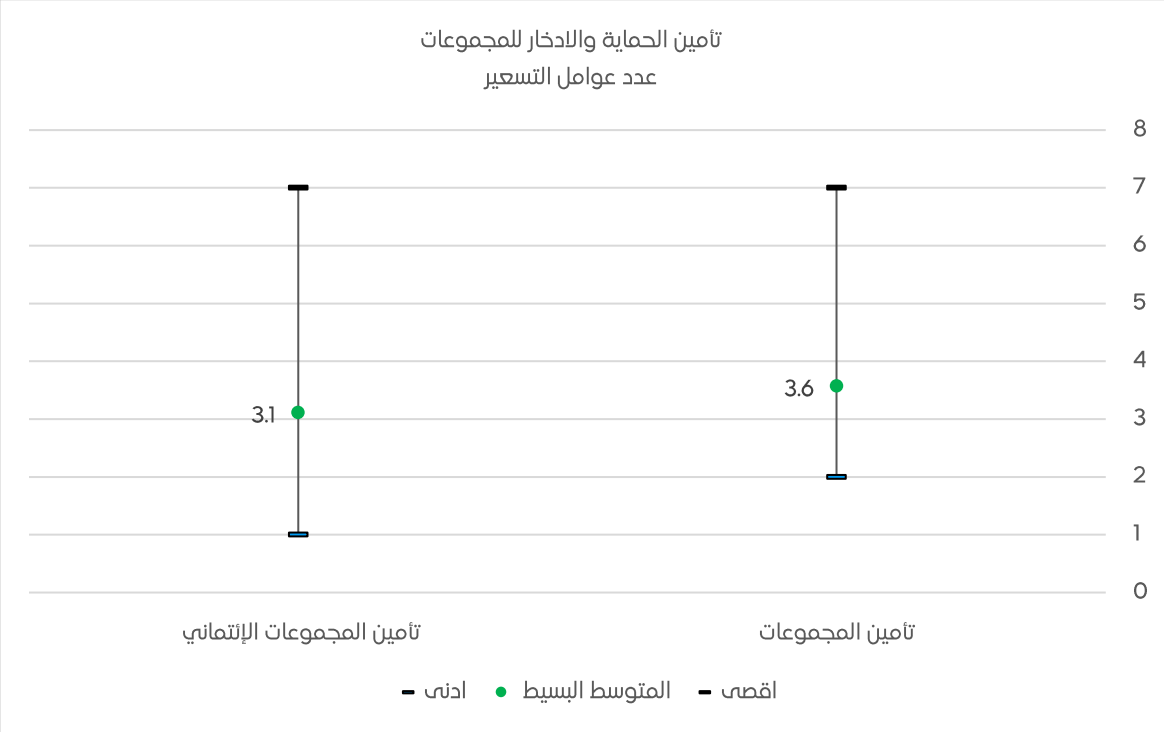

اظهرت كلا نوعي تأمين الحماية والادخار للمجموعات تباين ملحوظ بين شركات التأمين من حيث عدد العوامل المستخدمة في التسعير.

بالنسبة لشركات التأمين الواقعة في أدنى مستويات هذا النطاق، قد ينعكس هذا سلبًا على قدرتها التنافسية وربحيتها نتيجة تسعير محتمل أقل دقة مقارنة بالشركات الأخرى، مما يؤكد أهمية أن تعطي هذه الشركات أولوية لتحسين أسس التسعير لضمان استمرار تنافسيتها وتنفيذ أعمال اكتتاب مربحة.

3-3- مساهمة الإدارات الاكتوارية

يوضح الرسم البياني أدناه مساهمة الإدارة الاكتوارية في شركات التأمين في كل مرحلةٍ من المراحل الأربعة الرئيسة لإعداد تقارير تسعير تأمين الحماية والادخار، وهي: توفير البيانات والتحقق من صحة البيانات والتحليل وإعداد التقارير ومراجعتها ومقارنتها بتقرير تسعير الحماية والادخار الصادرة العام الماضي.

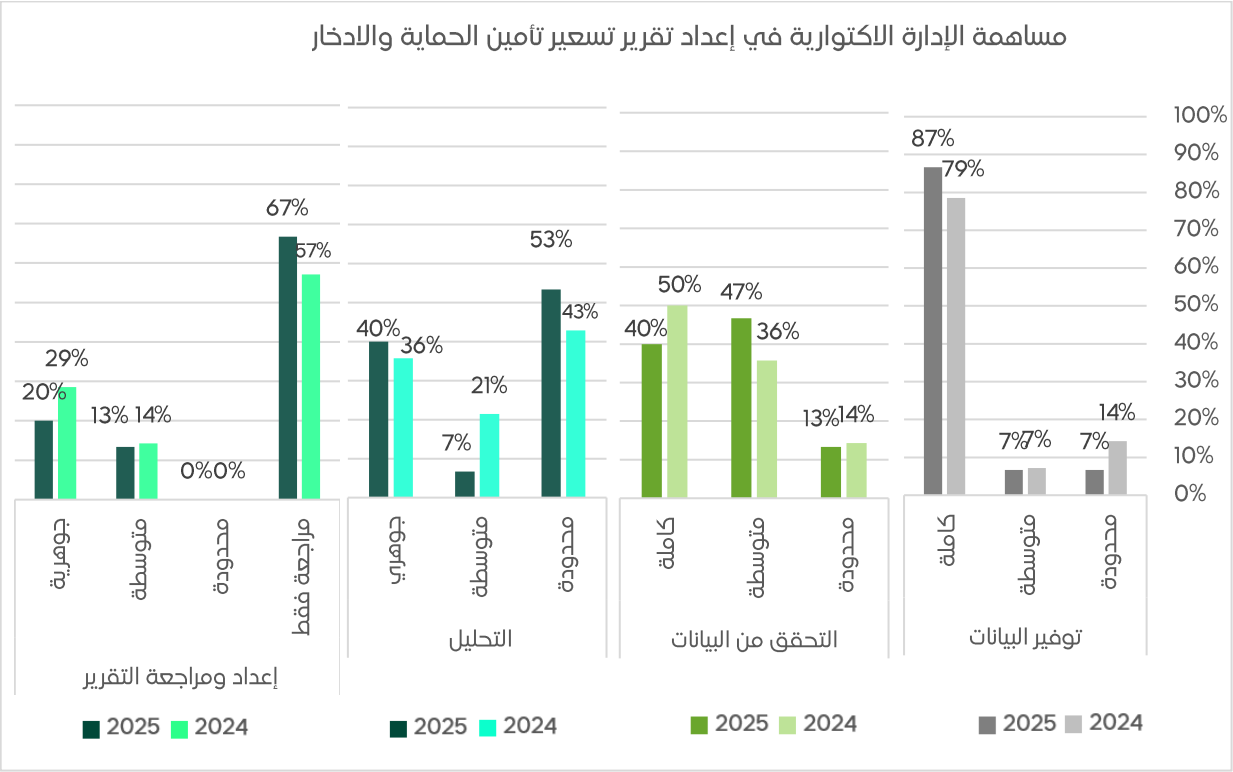

يُوضح الرسم البياني مستويات المسؤولية والمساهمة المتفاوتة في كل مرحلة. بالنسبة لمرحلة توفير البيانات والتحقق منها، تولت غالبية الإدارات الاكتوارية الداخلية في شركات التأمين المسؤولية بشكل كامل أو جزء كبير منها. ومع ذلك، وفي إطار التحليل الأساسي، تبقى مساهمة معظم الإدارات الاكتوارية الداخلية محدودة، إلا أننا نلاحظ تحسنًا في نسبة الفرق الاكتوارية الداخلية التي تتولى حصة "جوهرية" من المهام في هذه المرحلة.

فيما يخص توثيق التحليل وإعداد تقرير التسعير الاكتواري، يبقى دور الغالبية العظمى من الإدارات الاكتوارية الداخلية محصورًا في مراجعة التقرير الذي أعدّه الخبراء الاكتواريون المعيَّنون لهم، على غرار ما لوحظ في العام الماضي، مع ملاحظة انخفاض طفيف في حجم المساهمة التي اعتُبرت متوسطة أو جوهرية في العام الماضي، وقد أشارت النتائج التي توصلت إليها الهيئة في هذا الصدد إلى أن تقارير عام 2024م تضمنت بعض المبالغة، تم التعامل مع هذه المسائل وتصحيحها من خلال تطبيق الضوابط المعتمدة تقارير 2025م.

تتوقع الهيئة أن يتزايد دور الإدارة الاكتوارية في كل شركة تأمين تدريجيًا ليشمل جميع المراحل، بحيث يُنظر إلى مساهمتها العامة في عملية التسعير كمساهمة جوهرية. وعلى وجه الخصوص، تتطلع الهيئة إلى تفعيل دور جميع الإدارات الاكتوارية الداخلية في مرحلة التحليل، ليتبع ذلك تعزيز دورها في إعداد ومراجعة تقارير التسعير الاكتواري، مما سيؤدي بدوره إلى دعم التطور المهني للإدارة الاكتوارية الداخلية للشركة، خاصة للمرشحين الاكتواريين العاملين ضمن هذه الإدارات.

تتوقع الهيئة من إدارة الشركة توفير الموارد الكافية (البشرية والتقنية) للإدارة الاكتوارية الداخلية، لتمكينها من أداء دور كبير في إعداد التقرير الإلزامي المذكور أعلاه.

نسخة إلى:

- **الاكتواريين المعيّنين.**
- **مدراء الإدارات الاكتوارية.**